



الأمم المتحدة

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

يغطي الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة الحادية والسبعون

الملحق رقم ١٢

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الحادية والسبعون
الملحق رقم ١٢

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

يغطي الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٦

ملاحظة:

تتألف رموز ووثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز
الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

المحتويات

الصفحة

١	أولاً - مقدمة
٢	ثانياً - استعراض عام للعمليات
٧	ثالثاً - الحماية وإيجاد الحلول
١٣	رابعاً - التشرد الداخلي
١٣	خامساً - انعدام الجنسية
١٥	سادساً - نهج جديدة في معالجة مشكلة التشرد القسري
١٦	سابعاً - الشراكات والتنسيق
١٨	ثامناً - التبرعات لمفوضية شؤون اللاجئين
١٩	تاسعاً - المساءلة والرقابة
٢٠	عاشراً - الخلاصة

الجدول

٢٢	الأول - اللاجئين، وطالبو اللجوء، والمشردون داخلياً، والعائدون (لاجئون ومشردون داخلياً) وعديمو الجنسية، وغيرهم ممن تُعنى بهم المفوضية، حسب بلد/إقليم اللجوء، في نهاية عام ٢٠١٥
٣٧	الثاني - ميزانية ونفقات المفوضية لعام ٢٠١٥

أولاً - مقدمة

١ - خلال السنة الماضية، تواصل ارتفاع عدد المشردين من جراء النزاعات وحالات الاضطهاد، إذ بلغ ٦٥,٣ مليون مشرد^(١). ويبلغ عدد المشردين حديثاً من ضمن هذا العدد الإجمالي ١٢,٤ مليون مشرد. وأدت حالات الطوارئ الجديدة والنزاعات القائمة والأزمات التي طال أمدها في الكثير من أنحاء العالم إلى تشريد المدنيين، مرات عديدة في بعض الأحيان، كما حدثت موجات جديدة من التشريد تتسم بتعقيد نادراً ما شهدنا مثله من قبل. ورغم أن الدول المضيفة عموماً أبقت على حدودها مفتوحة، مبدية سخاء بالغاً تجاه المحتاجين، فإن هذه البلدان تتحمل أيضاً تبعات سياسية واجتماعية - اقتصادية كبيرة.

٢ - وفي غضون ذلك، يشعر المشردون باليأس بسبب العوز في بلدان اللجوء الأولى، ومحدودية التعليم وفرص كسب العيش، وتضاؤل الأمل في إيجاد حلول سياسية. وبسبب المصاعب التي يواجهها المشردون في المنفى، قرر كثيرون منهم المضي إلى الأمام. وخاطر ملايين الأشخاص بحياتهم بحثاً عن الحماية الدولية في مكان آخر سالكين طرقاً خطيرة وغير قانونية - بمساعدة مهربين في الكثير من الأحيان. ولفت وصول أعداد كبيرة من اللاجئين، فضلاً عن المهاجرين، إلى بلدان أوروبية بالقوارب، انتباه العالم إلى مخنتهم. ورغم فيض المواساة التي حظوا بها في بداية المأساة التي تكشفت على سواحل أوروبا، انقلب الوضع سريعاً وصدرت تصريحات معادية للأجانب ومواقف تتسم بكره الأجانب في الكثير من البلدان. وأدت السياسات الإقصائية إلى تقويض التعاون اللازم للتخفيف من حدة الأزمة، ما شكل تهديداً لنظام اللجوء.

٣ - وتؤكد من الأحداث التي وقعت العام الماضي أن التحديات الراهنة في مجالي اللجوء والهجرة المختلطة مكلفة ومعقدة ولا تستطيع فرادى البلدان تحملها. وبينت التطورات ضرورة تقديم دعم أكبر ومتواصل إلى بلدان اللجوء الأولى وتكثيف الجهود لضمان توفير الحماية والحلول الفورية لكل من يحتاجها. ويشمل ذلك زيادة الدعم المالي للبلدان التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين واستحداث سبل أخرى لقبول اللاجئين تجسداً لمبدأ تقاسم المسؤوليات. وفي ظل المناخ الحالي، ثمة حاجة إلى التعاون الدولي أكثر من أي وقت مضى. وبينما يركز كثيرون على الأحداث التي جرت في أوروبا، تعيش غالبية اللاجئين الحاليين (٨٦ في المائة) في البلدان النامية.

(١) يشمل ذلك ٢١,٣ مليون لاجئ (١٦,١ مليون منهم مشمولون بولاية المفوضية و ٥,٢ مليون لاجئ فلسطيني مسجلون لدى وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين)، و ٤٠,٨ مليون مشرد داخلياً، و ٣,٢ ملتمس لجوء.

ثانياً - استعراض عام للعمليات

ألف - أبرز التطورات الإقليمية

٤ - استضافت بلدان أفريقيا جنوب الصحراء غالبية اللاجئين في العالم وما زالت تعاني من عدد كبير من أزمات اللجوء المتزامنة والكبيرة. وتفاقمت حالات الطوارئ التي شهدتها مؤخراً كل من بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان ونيجيريا. كما أن الصراع في اليمن أثر على عدة بلدان في المنطقة. وفي غضون ذلك، أدت النزاعات التي طال أمدها في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان والصومال ومالي إلى إبقاء ملايين الأشخاص في المنفى. وتُعنى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بحوالي ١٩,٤ مليون شخص في أفريقيا جنوب الصحراء، بينهم حوالي ٤,٤ مليون لاجئ و ١١ مليون مشرد داخلياً. ويعاني الكثير من اللاجئين والمشردين داخلياً في أفريقيا من انعدام الأمن الغذائي، فيما ترتفع معدلات سوء التغذية الحادة والشاملة والهزال وفقر الدم. وتفاقم ذلك بفعل العقوبات التي تعيق الوصول إلى المساعدات الإنسانية فيما أدى انعدام الأمن الغذائي إلى استراتيجيات سلبية في مواجهة الوضع في معظم المناطق المتأثرة.

٥ - وأدت أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان التي تسببت بها الاضطرابات السياسية في بوروندي إلى إرغام ٢٦٣ ٠٠٠ شخص على الفرار عبر الحدود. وكانت صعوبة الحفاظ على الطابع المدني لمخيمات اللاجئين ومنع العنف الجنسي والجنساني من أكبر التحديات التي واجهتها المفوضية وشركاؤها. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، أحيا تنصيب رئيس جديد في آذار/مارس الآمال في إحلال السلام والاستقرار في البلد، وشارك اللاجئون في البلدان المجاورة في الانتخابات بدعم من المفوضية. ورغم أن الوضع الأمني ظل هشاً بشكل عام، ما أدى إلى حالات متفرقة من التشريد القسري، لوحظت حالات عودة تدريجية إلى البلد. ومن المتوقع أن تزيد هذه الحالات خلال النصف الثاني من هذا العام.

٦ - وتصاعد النزاع في نيجيريا، ما رفع عدد المهجرين من منازلهم إلى أكثر من ٢,٧ مليون، بينهم مليون مشرد داخلياً، وأكثر من ١٥٥ ٠٠٠ مشرد عبر الحدود، ومئات الآلاف داخل كل من الكاميرون وتشاد والنيجر بسبب عبور المتمردين للحدود. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٦، نظمت المفوضية وحكومة نيجيريا حواراً وزارياً عن توفير الحماية شارك فيه مسؤولون من البلدان الأربعة في حوض بحيرة تشاد، فضلاً عن وكالات تابعة للأمم المتحدة، ومنظمات إقليمية، وحكومات دول مانحة، ومنظمات مجتمع مدني بهدف التصدي للزيادة المثيرة للقلق في الحوادث المتعلقة بالحماية، بما في ذلك حالات الإبعاد. واتفق المجتمعون على إجراءات محلية ووطنية وإقليمية تهدف إلى تعزيز الحماية ووضعوا خريطة طريق للحلول الممكنة لمشكلة التشرد. وفي جنوب السودان، استمر النزاع وانعدام الأمن الغذائي، الأمر الذي أدى إلى حالات تشريد وعقد الوضع

الذي ينطوي أصلاً على تهديد للحياة. وفرّ حوالي ٨٧٠ ٠٠٠ شخص من جنوب السودان إلى البلدان المجاورة فيما تشرد حوالي ١,٧ مليون شخص داخلياً.

٧- وفي الأمريكتين، هيمنت محادثات السلام بين الحكومة الكولومبية والقوات المسلحة الثورية لكولومبيا على المشهد السياسي. وأدت هذه الجهود إلى اتفاق محدد على وقف نهائي لإطلاق النار وإلقاء السلاح تم التوصل إليه في هافانا في حزيران/يونيه ٢٠١٦، وهو اتفاق يشكل جزءاً لا يتجزأ من اتفاق السلام النهائي. وما زال تنفيذ هذا الاتفاق يتوقف على اختتام المفاوضات بنجاح، وتوقيع اتفاق السلام النهائي وإقراره عن طريق استفتاء. وفي كولومبيا، لا يزال أكثر من ٧,١ مليون شخص مشردين داخلياً، إضافة إلى أكثر من ٣٤٠ ٠٠٠ في المنفى. وتدعو المفوضية إلى مواصلة ضمان إمكانية الحصول على الحماية الدولية في بلدان اللجوء، وطوعية العودة، وإيجاد حلول تتعلق باللاجئين والمشردين داخلياً. وأدى الزلزال الذي ضرب إكوادور في نيسان/أبريل ٢٠١٦ إلى مقتل أكثر من ٦٥٠ شخصاً، وتشريد ٨٠ ٠٠٠ شخص، وتضرر بعض اللاجئين وملتزمسي اللجوء، وأغلبهم من كولومبيا، ممن كانوا يعيشون في المناطق التي ضربها الزلزال. وأرسلت المفوضية طائرات محملة بالمساعدات الإنسانية دعماً للجهود الإغاثية في إكوادور.

٨- وتعنى المفوضية بأكثر من ٨,٥ مليون شخص في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بينهم حوالي ٣,٩ مليون لاجئ، و٢,٩ مليون مشرد داخلياً، وحوالي ١,٥ مليون شخص من عديمي الجنسية. وتندحر غالبية اللاجئين من أفغانستان وميانمار. وحافظت هذه المنطقة عموماً على تقليد حماية اللاجئين المتحذر، رغم أن غالبية بلدان المنطقة لم تنضم بعد إلى اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧.

٩- وما زال اللاجئين الأفغان من بين الأكثر عدداً، ولجوؤهم مستمر منذ أمد بعيد وهم منتشرون في جميع أنحاء العالم. ويوجد ٩٤ في المائة من اللاجئين الأفغان البالغ عددهم ٢,٦ مليون لاجئ في جمهورية إيران الإسلامية وباكستان. ورغم أن باكستان تُعد، بحسب السجلات، ثاني أكبر بلد مضيف للاجئين في العالم، إذ يصل عدد اللاجئين المسجلين فيها إلى ١,٦ مليون، فإنها تستضيف أيضاً حوالي مليون أفغاني غير حائزين على وثائق ثبوتية في البلد. وخلال النصف الثاني من عام ٢٠١٥، تدهور الوضع في أفغانستان، وأدى ارتفاع معدلات العنف إلى حالات تشرد داخلي واسعة النطاق، وإلى تضائل إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. ويوجد في أفغانستان أكثر من ٣٤٠ ٠٠٠ مشرد داخلي نتيجة أعمال القتال التي اندلعت مؤخراً، ما يرفع العدد الإجمالي للمشردين داخلياً إلى ١,٢ مليون شخص. ورغم هذه التحديات، لا تزال المفوضية تعمل مع الشركاء ومع حكومة الوحدة الوطنية الأفغانية من أجل تيسير إعادة إدماج اللاجئين العائدين ومساعدة المشردين داخلياً. وجدد المجتمع الدولي أيضاً التزامه بإيجاد حلول لحالة اللاجئين الأفغان، وذلك خلال الجزء الرفيع المستوى للدورة السادسة والستين للجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

١٠- وفي ميانمار، مثلت انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ وتشكيل حكومة جديدة عام ٢٠١٦ علامات بارزة. ومن شأن ذلك أن يمهد الطريق أمام العودة المحتملة لعدد من المشردين داخلياً البالغ عددهم ٣٨٠.٠٠٠ وعدد من اللاجئين ميانمار في المنطقة الذين يزيد عددهم عن ٤٥٠.٠٠٠ لاجئ، لا سيما في تايلند. وتأمل المفوضية أن تؤدي التطورات السياسية الإيجابية أيضاً إلى خفض العدد الكبير من الأشخاص الذين يغامرون بحياتهم في رحلات خطيرة على متن قوارب في جنوب شرق آسيا.

١١- وتستضيف أوروبا حوالي ٤,٤ مليون لاجئ - أي أكثر من العام الماضي بـ ١,٣ مليون لاجئ. وغالبية اللاجئين (٥٧ في المائة) هم سوريون يقيمون في تركيا. وشهدت المنطقة زيادة في عدد اللاجئين والمهاجرين الذين يعرضون حياتهم للخطر بعبورهم للبحر المتوسط. وخلال عام ٢٠١٥ والأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٦، وصل أكثر من ١,٢ مليون شخص إلى سواحل أوروبا، لا سيما إلى اليونان، وكذلك إلى إيطاليا وإسبانيا. وقدم غالبية هؤلاء من مناطق متأثرة بالنزاعات، بينهم حوالي ٤٥ في المائة من الجمهورية العربية السورية، و ٢٠ في المائة من أفغانستان و ٩ في المائة من العراق. وانتقل أغلبهم إلى النمسا وألمانيا والسويد، بما في ذلك حوالي ٩٠.٠٠٠ من القاصرين غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم الذين تقدموا بطلبات لجوء في بلدان أعضاء في الاتحاد الأوروبي. ورغم تعزيز الاتحاد الأوروبي وعدد من الدول لجهود الإنقاذ في البحر، فقد حوالي ٦٣٠٠ شخص، يُعتقد أنهم غرقوا.

١٢- وتمثل رد العديد من البلدان على هذه الأزمة في فرض مزيد من القيود على الوصول إلى أراضيها، واضعة بذلك نظام اللجوء الأوروبي الموحد تحت الاختبار. ورأت بضعة دول أن مسؤولياتها تنحصر في تيسير عبور اللاجئين عبر أراضيها، بينما أقفلت بلدان أخرى حدودها، ونصبت الأسيجة واعتمدت تشريعات تقييدية لردع وصول اللاجئين إليها، بينها تجريم دخولهم واحتجازهم ومصادرة ممتلكاتهم. ووضعت المفوضية مقترحات مختلفة تدعو الدول الأوروبية إلى اتخاذ إجراءات فعالة ومنسقة وجماعية للتغلب على التحديات بطريقة تراعي تقديم الحماية. وفي آذار/مارس ٢٠١٦، أصدر الاتحاد الأوروبي وتركيا بياناً حول الوضع، تناول تدفق الأشخاص من تركيا إلى اليونان وإمكانية عودة فئات معينة من هؤلاء الأشخاص إلى تركيا. ولم تكن المفوضية طرفاً في هذا الاتفاق، لكنها دعت إلى توفير ضمانات الحماية في البلدين.

١٣- وأدى النزاع في أوكرانيا إلى التماس أكثر من ١,٤ مليون شخص للجوء أو لأشكال أخرى من الإقامة الشرعية في بلدان أخرى. ورغم أن السلطات الأوكرانية أفادت بتسجيل أكثر من ١,٧ مليون مشرد داخلياً، فإن الخطة المشتركة بين الوكالات للاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٦ تشير إلى أن عدد المشردين داخلياً يتراوح بين ٨٠٠.٠٠٠ ومليون شخص. وتستهدف هذه الخطة ٢,٥ مليون شخص محتاج في المناطق الواقعة تحت السيطرة الحكومية وغير الحكومية على السواء في شرق البلد. ولا يزال الوضع في هذه المناطق متقلباً، مع فرض

قيود صارمة على حرية الحركة عبر "خط التماس". وأُعيقَت الجهود الإنسانية بفعل القيود المفروضة على الوصول إلى بعض المناطق، ما زاد من ضعف السكان.

١٤- وحدثت حالات تشرد واسعة النطاق في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال العام الماضي. وتشكل المنطقة أكثر من ٣٠ في المائة من سكان العالم الذين تعنى بهم المفوضية، بينهم ٢,٧ مليون لاجئ، و١٣,٩ مليون مشرد داخلياً، وأكثر من ٣٧٠ ٠٠٠ شخص عديمي الجنسية. ففي العراق، أدى تصاعد الصراع المسلح إلى تشريد أعداد كبيرة من السكان داخلياً وإلى الخارج. وكانت حالات الإعدام والاغتصاب وغيرها من أعمال العنف منتشرة على نطاق واسع وتقوضت حقوق الإنسان وسيادة القانون. وأرغمت النزاعات المكثفة أكثر من ١٣٠ ٠٠٠ مشرد داخلياً على الفرار من الفلوجة والموصل والمناطق المجاورة في شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٦. ووفرت المفوضية وشركاؤها المأوى في حالات الطوارئ والمساعدة الإنسانية للمشردين. لكن تنامي الاحتياجات، إلى جانب النقص في التمويل، جعلاً القدرات محدودة. ودفع تدهور الأوضاع وتزايد الفقر الكثير من المشردين داخلياً في العراق إلى اتباع استراتيجيات سلبية في مواجهة الوضع وإلى تغيير أماكنهم مرة أخرى.

١٥- ودخل الصراع في الجمهورية العربية السورية عامه السادس وما زال يتسبب بحالات تشريد، إذ وصل عدد المشردين داخلياً إلى ٦,٥ مليون. ورغم توقف الأعمال القتالية الذي أُنقِ على شواطئ/فبراير ٢٠١٦، ما زالت هناك صعوبات في ضمان قدرة الوكالات الإنسانية على الوصول بأمان ومن دون عوائق لتقديم المساعدة إلى ما يقدر بحوالي ١٣,٥ مليون شخص معوز. لكن المفوضية وشركاءها استخدموا جميع الوسائل الممكنة للوصول إلى السكان المتضررين بما في ذلك عبور خطوط المواجهة والحدود. وزُود حوالي ٣,٢ مليون شخص بمواد إغاثة، بينهم أكثر من ٤٣٠ ٠٠٠ شخص في أكثر من ٣٠ منطقة صعبة المنفذ و٤٦٩ ٠٠٠ من خلال عمليات عابرة للحدود. ومع تزايد عدد اللاجئين السوريين في المنطقة إلى أكثر من ٤,٨ مليون شخص، لا تزال البلدان المضيفة تواجه تحديات سياسية واقتصادية وأمنية هائلة، ما يدفعها إلى اعتماد إدارة أكثر صرامة لحدودها. ومن أجل تخفيف العبء عن هذه البلدان وتعزيز التضامن الدولي وتقاسم المسؤولية، نظمت المفوضية اجتماعاً وزارياً في آذار/مارس ٢٠١٦ لاستكشاف طرق إضافية لقبول اللاجئين السوريين. ومع أن الدول تعهدت باستقبال حوالي ٢٠٠ ٠٠٠ لاجئ حتى الآن، فإن مستوى التضامن الدولي لم يكن كافياً للتصدي لمأساة بهذا الحجم.

١٦- وأدى تفاقم النزاع في اليمن عام ٢٠١٥ إلى تفاقم الحالة الإنسانية المتردية أصلاً، إذ وصلت نسبة السكان المحتاجين إلى حوالي ٨٢ في المائة. وأدى القتال إلى تشريد داخلي لأعداد كبيرة من الناس (أكثر من مليوني شخص)، بينما انتقل أكثر من ١٧٨ ٠٠٠ شخص إلى البلدان المجاورة أو عبروا خليج عدن إلى منطقتي شرق أفريقيا والقرن الأفريقي. وأتاحت محادثات السلام والوقف الجزئي للأعمال القتالية منذ بداية نيسان/أبريل ٢٠١٦ فرصاً لتقديم مساعدة منقذة للحياة، رغم أن العديد من المناطق ما زالت غير آمنة ويصعب الوصول إليها.

ورغم العنف القائم، استضافت اليمن حوالي ٢٦٨ ٠٠٠ لاجئ واستقبلت أكثر ١١٩ ٠٠٠ شخص وصولاً إليها بتحركات مختلطة. وفي ليبيا، ما زال النزاع يؤثر على أكثر من ٤٣٥ ٠٠٠ مشرد داخلياً وحوالي ١٠٠ ٠٠٠ لاجئ وملتزم لجوء. وقدمت المفوضية وشركاؤها المساعدة إلى أكثر الفئات ضعفاً، رغم استمرار صعوبة الوصول إلى المحتاجين. وتمثل ليبيا معبراً رئيسياً ونقطة انطلاق للهجرة غير الشرعية من شمال أفريقيا إلى إيطاليا، حيث يقع عشرات آلاف اللاجئين وملتزمسي اللجوء والمهاجرين ضحية الاتجار والاعتداء والاحتجاز التعسفي والاستغلال.

باء- التأهب والاستجابة في حالات الطوارئ

١٧- استجابت المفوضية إلى أربع حالات طوارئ من المستوى الثالث على صعيد المنظومة في كل من جمهورية أفريقيا الوسطى والعراق وجنوب السودان والجمهورية العربية السورية، إضافة إلى حالة جديدة في اليمن، خلال العام. وأعلنت المفوضية حالة الطوارئ داخلياً خمس مرات، واستدعت هذه الإعلانات، التي شملت أزمات اللاجئين والتشرد الداخلي في ١٨ بلداً، حشد الموارد. وحافظت المفوضية على مخزون عالمي في سبعة أماكن وعلى قدرتها على إيصال المساعدة لما لا يقل عن ٦٠٠ ٠٠٠ شخص خلال ٧٢ ساعة. وسلّمت المفوضية أكثر ١١ ٠٠٠ طن متري من مواد الإغاثة (بما في ذلك الخيم والمصابيح الشمسية، ولوازم المطبخ، والناموسيات، والأغطية البلاستيكية والبطانيات وأوعية المياه) عن طريق الجو والبر والبحر. وكانت لدى المفوضية أيضاً أفرقة جاهزة للنشر وترتيبات مع الشركاء لإرسال موظفين مدربين للمشاركة في عمليات الطوارئ. ونشرت المفوضية حوالي ٤٧٠ قائداً لأفرقة الطوارئ وخبيراً في مجالات الحماية والإيواء وتخطيط المواقع والمياه والصرف الصحي والنظافة الشخصية وإدارة المعلومات وسلامة الموظفين، بينهم حوالي ١٩٠ من الشركاء الاحتياطيين. وبلغ مجموع موظفي الحماية حوالي ٩٥ موظفاً.

١٨- وأمام الأعداد الكبيرة من الواصلين إلى أوروبا، استجابت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركاؤها استجابة هائلة. وقد نشرت موارد ومغات الموظفين في ٢٠ مكاناً مختلفاً في كل من جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً وسلوفينيا وصربيا وكرواتيا واليونان. وقام هؤلاء بتوفير ملاجئ الطوارئ ومراكز الإيواء، إلى جانب خدمات التسجيل، والحماية على مدار الساعة على مداخل ومخارج جميع البلدان المتضررة، وخدمات لم شمل الأسر المتفرقة والتعرف على الأشخاص ذوي الاحتياجات المحددة (بما في ذلك الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم). ووُزع حوالي ٢,٥ مليون مادة إغاثة، بما في ذلك البطانيات ولوازم النظافة الصحية، وحصائر النوم والمعاطف الواقية من المطر، كما أقيمت مرافق استقبال مهيأة لفصل الشتاء. وعقب إقبال بلدان في غرب البلقان لحدودها في آذار/مارس ٢٠١٦، حولت المفوضية مواردها نحو زيادة الخدمات والقدرة على استقبال أكثر من ٥٧ ٠٠٠ طالب لجوء ولاجئ موجودين في اليونان.

١٩ - وواصلت المفوضية تعزيز قدرتها على التأهب لحالات الطوارئ، بسبل منها إيداع مواد الإغاثة على نحو مسبق في أماكن قريبة من نقاط التسليم وإنشاء ٤ مخازن إقليمية (أوغندا وجيبوتي وصربيا واليونان). ووضعت المفوضية أيضاً أداة تشخيص لمساعدة العمليات القطرية المعنية في رصد مستويات جهوزيتها. وفي عام ٢٠١٥، أصدرت المفوضية كتيباً رقمياً جديداً عن حالات الطوارئ، يزود الموظفين والشركاء بسياسات محددة ومبادئ توجيهية عملية وأدوات مشتركة بين الوكالات.

ثالثاً - الحماية وإيجاد الحلول

ألف - بيئة الحماية

٢٠ - يتبين من النظر إلى ما حدث خلال العام الماضي أن سجل الأداء في مجال الحماية ظل متفاوتاً. فالغالبية العظمى من لاجئي العالم استضافتهم دول مجاورة للدول الغارقة في النزاعات في مناطق العالم النامية. وبينما أبقت بلدان عديدة حدودها مفتوحة، رغم التبعات الاجتماعية والاقتصادية الحادة، فإن ضمان الوصول إلى إقليمها وضمان الحماية في مناطق أبعد، لا سيما في سياق التحركات المختلطة، يزداد صعوبة. واتخذ عدد من البلدان تدابير لتقييد حيز الحماية ومنع الناس من الوصول إلى أراضيها عبر إقامة حواجز مادية وقانونية وإدارية. وفي بعض المناطق، أسفر مناخ الخوف عن أعمال عنف وتحامل عرّضت سلامة اللاجئين وطالبي اللجوء ورفاههم للخطر. وكثيراً ما استخدم الاحتجاز للتصدي للعدد المتزايد من طلبات اللجوء. وواصلت المفوضية العمل مع الدول في إطار استراتيجيتها العالمية، "ما بعد الاحتجاز (٢٠١٤-٢٠١٩)" لتشجيع بدائل الاحتجاز، لا سيما بالنسبة للأطفال والأسر.

٢١ - وفي عدة مناطق من العالم، أدى وقوع حوادث أمنية خطيرة إلى اعتماد بعض السياسيين ومقرري السياسات لخطاب استقطابي، مع تلميحات إلى وجود روابط محتملة بين الإرهاب وتحركات الناس، دون الاستناد إلى أية وقائع أو أدلة. وتشاطر المفوضية الدول قلقها المشروع إزاء ضرورة التصدي للتهديدات الأمنية المحتملة، لكنها ترى أن الأمن والحماية مسألتان لا تتعارضان. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أصدرت المفوضية "مذكرة بشأن التصدي للشواغل الأمنية دون تقويض حماية اللاجئين". وتدعو المذكرة إلى اعتماد نهج متكامل يكفل تحقيق كلا الهدفين بوسائل منها التطبيق الملائم للأحكام التي تنص عليها اتفاقية عام ١٩٥١ والصكوك الأخرى ذات الصلة التي تمكّن الدول من إدارة الشواغل الأمنية والحفاظ في الوقت ذاته على معايير حماية اللاجئين.

٢٢ - واعتبر البعض التحديات الناجمة عن الأحداث التي وقعت خلال العام الماضي أوجه قصور في اتفاقية عام ١٩٥١. لكن عدم التقييد بالمبادئ الواردة في الاتفاقية كان بالأحرى انعكاساً لانعدام الإرادة السياسية. وأفضت الاتفاقية إلى إنقاذ عدد لا يحصى من الأرواح على

مدى ٦٥ عاماً وظلت على نفس القدر من الأهمية خلال الأحداث الأخيرة كما كانت في بدايتها. وقد أدى التخلي عن مبادئ الحماية الدولية إلى سوء إدارة توافد اللاجئين بأعداد كبيرة وإلى إثارة التوترات مع دول أخرى. ومن هذا المنطلق، لا بد من تعزيز تنفيذ مبادئ قانون اللاجئين وزيادة تقاسم المسؤولية بأشكال مختلفة.

باء- التحركات المختلطة والحاجة إلى تقاسم أكبر للمسؤولية الدولية

٢٣- لا تزال التحركات المختلطة الواسعة النطاق، بما في ذلك تحركات ملتمسي اللجوء واللاجئين، تؤثر على جميع مناطق العالم. ففي جنوب شرق آسيا، تسلم أعداد كبيرة من المهاجرين واللاجئين أرواحهم للمهربين، بحثاً عن الأمان وعن حياة أفضل. فقد قام حوالي ٦٠٠ ٣٣ لاجئ ومهاجر بهذه الرحلات وقضى حوالي ٣٧٠ شخصاً منهم، بسبب المجاعة والجفاف والأمراض وتعسف المهربين. وذكر أن المهربين تركوا الآلاف في البحر وأنه تم العثور على مقابر جماعية على طول الحدود البرية بين ماليزيا وتايلند قرب مخيمات المهربين المهجورة.

٢٤- وتدهور الوضع في المثلث الشمالي لأمريكا الوسطى في غمرة أزمات تضرب أماكن أخرى من العالم. فارتفع مستويات العنف في السلفادور وغواتيمالا وهندوراس أدى إلى تشريد عشرات الآلاف من الأشخاص، وإرغامهم على الفرار داخل بلدانهم وإلى البلدان المجاورة، لا سيما المكسيك، فضلاً عن الفرار إلى الولايات المتحدة، بحثاً عن الأمان والحماية. وزاد عدد طلبات اللجوء التي تقدم بها أشخاص من هذه المنطقة بأكثر من أربع مرات منذ عام ٢٠١٠، إذ وصل إلى ٥٥ ٠٠٠ طلب بحلول نهاية عام ٢٠١٥. وتعرض العديد من الفارين للعنف الجنسي والجنساني وإلى التجنيد القسري في العصابات الإجرامية، وتبين أن لديهم مخاوف مبررة من الاضطهاد. وعملت المفوضية مع الدول والمجتمع المدني ومع الشركاء في المنطقة من أجل وضع تدابير للتصدي تراعي مقتضيات الحماية، لا سيما فيما يتعلق بتزايد عدد الأطفال غير المصحوبين بذويهم.

٢٥- وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تواصلت التحركات عبر خليج عدن والبحر الأحمر، وكذلك من شمال أفريقيا إلى أوروبا عبر المتوسط. وزاد حجم هذه التحركات من ليبيا زيادة تصاعدية، إذ بلغ عدد الأشخاص الذين خاطروا بحياتهم للوصول إلى أوروبا أكثر من ١٢٧ ٠٠٠ شخص. وأسفر مؤتمر قمة فاليتا بشأن الهجرة الذي عقد في مالطة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ عن وضع خطة عمل وإنشاء صندوق للطوارئ بهدف معالجة الأسباب الجذرية للتحركات المختلطة في المنطقة.

٢٦- وكان نقص الحماية وتفاوت فرص الوصول إلى التعليم وفرص العمل، وانعدام الحلول المتاحة وراء التحركات غير النظامية في أغلب الأحيان. ودعا الأمين العام، في تقريره إلى الجمعية العامة بشأن التعامل مع التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين (A/70/59)، إلى إبداء التزامات

عالمية لضمان حقوق الإنسان للاجئين والمهاجرين وأمانهم وكرامتهم، ومعالجة الأسباب الجذرية لهذه التحركات، وحماية الأشخاص الذين يضطرون إلى القيام بهذه الرحلات، بما في ذلك عبر البحر، ومنع التمييز ومكافحة كره الأجانب.

٢٧- واقترح الأمين العام اعتماد اتفاق عالمي بشأن تقاسم المسؤوليات عن اللاجئين من أجل ضمان عدم تأثير فرارهم تأثيراً مفرطاً على بلدان ومناطق لمجرد أنها قريبة من بلدان المنشأ. ودعا التقرير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى وضع وتنسيق خطة استجابة شاملة بغية مساعدة الدول على الوفاء بالتزامات الاتفاق العالمي. وستتضمن الخطة تدابير لتخفيف الضغوط التي تعانيها البلدان المضيفة، ودعم جهود إعادة التوطين وزيادة وسائل قبول اللاجئين في بلدان أخرى.

جيم- العودة الطوعية

٢٨- لا تزال العودة الطوعية إلى الوطن مستحيلة لغالبية لاجئي العالم. ففي عام ٢٠١٥، قُدر عدد الأشخاص الذين يستطيعون العودة بحوالي ٢٠٠ ٠٠٠ شخص. ورغم أن هذا الرقم شكّل زيادة متواضعة مقارنة بعام ٢٠١٤ (الذي سجل عودة حوالي ١٢٦ ٠٠٠)، فإنه مثّل ثالث أدنى مستوى لعودة اللاجئين في السنوات العشرين الماضية. وسُجل أكبر عدد من العائدين إلى أفغانستان (٤٠٠ ٦١)، والسودان (٣٩ ٥٠٠)، والصومال (٣٢ ٣٠٠)، وجمهورية أفريقيا الوسطى (٢١ ٦٠٠).

٢٩- وتمثلت الصعوبات الرئيسية التي تعيق العودة في الصراعات والاضطهاد والعنف الإثني وانتهاكات حقوق الإنسان وغياب سيادة القانون. وتشمل العقوبات الأخرى فقدان سبل العيش، وانعدام فرص الحصول على الرعاية الصحية والتعليم، وصعوبات استرداد الأراضي والممتلكات. وتتوقف العودة الدائمة على معالجة الأسباب الجذرية للتشرد، وهو موضوع تناوله الاجتماع الحواري الذي عقده المفوض السامي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ بشأن حماية اللاجئين. وتناول الحوار بالتحليل أسباب التشرد المتصل بالنزاعات وشجّع على التعاون بين الجهات الفاعلة السياسية والإنسانية والإنمائية لتذليل العقبات التي تعترض العودة.

٣٠- وعلى الرغم من هذه التحديات، حددت المفوضية الفرص في عدد من العمليات من أجل تعزيز الظروف المواتية للعودة. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، عملت المفوضية مع الحكومة والشركاء على حل قضايا الإسكان والأراضي والملكية. وفي كولومبيا، دعمت المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وضع استراتيجية حلول انتقالية شاملة تهدف إلى جعل العودة ممكنة لمئات آلاف اللاجئين في المنطقة. وفيما يتعلق بميانمار، نسّقت المفوضية مشاورات أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك المشاورات مع اللاجئين، من أجل تحديد أهم الاحتياجات في مناطق العودة. وجرى توسيع المشروع التجريبي لتسهيل العودة الطوعية للاجئين الصوماليين من كينيا من أجل توسيع نطاق تقديم الدعم إلى اللاجئين الراغبين في العودة إلى المناطق التي

لم تكن مشمولة في السابق. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، نظمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والاتحاد الأوروبي مؤتمراً لإعلان التبرعات يهدف إلى تحفيز الدول على التعهد بالتزامات من أجل إعادة إدماج اللاجئين الصوماليين. وفي أيار/مايو ٢٠١٦، كررت حكومة كينيا عزمها على إغلاق مخيمات اللاجئين في داداب. لكنها أوضحت فيما بعد أن أي عودة للاجئين إلى بلدهم ستكون طوعية وفقاً للاتفاق الثلاثي الموقع مع حكومة الصومال والمفوضية، وأن كينيا ستواصل الوفاء بالتزاماتها تجاه اللاجئين بموجب القانون الوطني والقانون الدولي.

دال - إعادة التوطين والمسارات الأخرى لقبول اللاجئين لأسباب إنسانية

٣١- اكتسبت برامج إعادة التوطين والقبول لأسباب إنسانية زخماً لأن الحلول الأخرى ليست في متناول أغلبية لاجئي العالم. فخلال السنة الماضية، عززت عدة بلدان مشاركتها في هذا المجال، فقدمت بلدان تشارك في إعادة التوطين منذ أمد بعيد مساهمات جديدة هامة، وبُذلت جهود من جانب دول لا تشارك عادةً في الجهود الدولية لإعادة التوطين. وعرضت ثلاث وثلاثون دولة إعادة توطين اللاجئين أو قبولهم لأسباب إنسانية عام ٢٠١٥، مقابل ٢٧ دولة عام ٢٠١٤. وكان برنامج التضامن لإعادة التوطين الذي وضعته الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وشيلي، مثلاً على التعاون الإقليمي من أجل تعزيز فرص إعادة التوطين في إطار إعلان البرازيل وخطة عملها لعام ٢٠١٤. وفي غضون ذلك، وبالنظر إلى الوضع المتدهور في الجمهورية العربية السورية، زادت أستراليا وكندا والنرويج والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية حصصها السنوية من أجل استيعاب مزيد من اللاجئين السوريين.

٣٢- وما زالت إعادة التوطين تؤدي دوراً حاسماً في التدابير التي تتخذها المفوضية لتوفير الحماية في حالات التشريد القسري. وقد أعطيت الأولوية للنساء والفتيات المعرضات للخطر، إذ بلغت طلبات إعادة توطين هذه الفئة حوالي ١٢ في المائة من مجموع الطلبات للسنة الخامسة على التوالي، بما يتجاوز هدف المفوضية وهو ٢ في المائة من مجموع الطلبات. وفي عام ٢٠١٥، بتت المفوضية في أكثر من ١٣٤ ٠٠٠ طلباً، بعد أن كان العدد ١٠٤ آلاف في السنة السابقة. وفي غضون أربع سنوات، زادت الطلبات السنوية المقدمة إلى المفوضية بنسبة ٧٩ في المائة، ما استدعى زيادة المفوضية لقدرتها على الاستجابة بزيادة كبيرة. ورغم أوجه التقدم هذه، ما زالت الفجوة بين الأماكن المتوفرة والاحتياجات - أي ما يقدر بأكثر من مليون مكان - آخذة في النمو.

٣٣- وعلاوة على برامج إعادة التوطين التقليدية، دعت المفوضية المجتمع الدولي إلى إيجاد مسارات تكميلية لقبول اللاجئين، بينها لم شمل الأسر، والرعاية الخاصة، والإجلاء الطبي، وتأشيرات الطلاب والمنح الدراسية، ونظم تنقل اليد العاملة. ويمكن لهذه البرامج أن تساعد في تخفيف الضغط عن البلدان المضيفة وأن تكون شكلاً هاماً من أشكال تقاسم المسؤولية الدولية.

وكان ذلك هو الهدف من الاجتماع الوزاري الذي نظّمته المفوضية في آذار/مارس ٢٠١٦ بشأن تقاسم المسؤولية العالمية من خلال مسارات لقبول اللاجئين السوريين. وتعمل المفوضية مع الدول والشركاء في جميع المناطق لتعزيز المسارات التكميلية وهي تضع مبادئ توجيهية تمكن الموظفين من دعم هذه المساعي. وتُبذل الجهود بالفعل مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والسوق الجنوبية المشتركة من أجل استكشاف السبل الكفيلة لإدراج اللاجئين في المخططات التي تعزز حرية التنقل والعمل.

هاء- الإدماج المحلي

٣٤- في سياق استراتيجيات الحلول الشاملة، تنظر المفوضية في جميع الحلول، بما في ذلك الإدماج المحلي. وقد واصلت المفوضية العمل مع الحكومات والجهات المعنية ذات الصلة من أجل تيسير الحلول المحلية بشأن اللاجئين الأنغوليين والروانديين، بدعم من المجتمع الدولي. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وافقت حكومة زامبيا على معايير موسعة للإدماج المحلي لجميع اللاجئين الأنغوليين السابقين الذين وصلوا إلى البلد قبل عام ٢٠٠٣، فضلاً عن حوالي ٤٠٠٠ رواندي. وأصدرت الحكومة التنازلية شهادات جنسية لأكثر من ١٥١٠٠٠ لاجئ بوروندي سابق كجزء من استراتيجية الحلول الشاملة المتعددة الشركاء، وهناك حوالي ٥٠٠٠٠ شخص بصدد الحصول على الجنسية. وتنفّذ استراتيجية إدماج لهؤلاء الأشخاص. وفي غرب أفريقيا، يدرس بعض البلدان كيف يمكن لإطار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أن يكون مكملاً للقوانين الوطنية بهدف توفير الإقامة الدائمة، والتجنيس في بعض الحالات.

واو- الاحتياجات المحددة

٣٥- ما زالت المفوضية تسترشد في عملها بالسياسة التي وضعتها فيما يتعلق بالسن ونوع الجنس والتنوع، وهي سياسة ترمي إلى ضمان حصول جميع الأشخاص الذين تعنى بهم، بغض النظر عن سنهم أو ميلهم الجنسي أو هويتهم الجنسية أو الإعاقة أو الانتماء إلى مجموعة أقلية، على المساواة في الحماية والمساعدة، وتمكينهم من المشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم. ورغم سعي المفوضية وشركاءها إلى الحد من العقبات التي تحول دون حصول من تُعنى بهم من الأشخاص ذوي الإعاقة على الخدمات والمساعدة، فإن تحديد هؤلاء الأشخاص ومشاركتهم ما زال أمراً صعباً. ورداً على ذلك، بدأت المفوضية تعزيز جمع المعلومات المتعلقة بالإعاقة خلال التسجيل، ما أتاح للمفوضية وشركائها تحسين وصولها إلى هذه الفئة. كما بُدلت جهود لتلبية احتياجات كبار السن، بسبل منها استخدام أفرقة صحية متنقلة وتوفير النقل إلى المراكز الصحية في عدد من العمليات.

٣٦- ويشكل تحسين المساواة بين الجنسين، والقضاء على التمييز الجنساني، وتمكين النساء والفتيات المشردات، بسبل منها إتاحة مشاركتهن الجدية في عمليات صنع القرار، أمراً حيوياً في تهيئة بيئات آمنة. وفي إطار الأولوية الاستراتيجية العالمية التي حددتها المفوضية والمتعلقة بتمكين المجتمع المحلي من تحقيق الاعتماد على النفس، سجل ٥٣ في المائة من العمليات المعنية زيادة في مشاركة النساء في هياكل القيادة والإدارة. وبدأت المفوضية العمل على تنقيح التزاماتها الخمسة تجاه النساء اللاجئات، بالاستناد إلى نتائج استعراض للمساواة بين الجنسين أجري في حوالي ٧٠ عملية في جميع أنحاء العالم.

٣٧- وخلال السنة الماضية، أحرز الكثير من العمليات تقدماً في التصدي بفعالية للعنف الجنسي والجنساني ومنعه، إذ وُضعت ونُفذت أكثر من ٤٠ استراتيجية في هذا المجال. ومن خلال "مبادرة الأمان منذ البداية"، تمكنت المفوضية من نشر خبراء كبار في مجال العنف الجنسي والجنساني في أكثر من عشر عمليات لتقديم المساعدة التقنية في بداية حالات الطوارئ. وساعدت المفوضية أيضاً في إثراء مضمون المبادئ التوجيهية المنقحة لإدماج التدخلات في مجال التصدي للعنف الجنساني في العمل الإنساني التي وضعتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وقد صُممت هذه المبادئ التوجيهية لتعزيز الإجراءات المتخذة بين القطاعات التي تساعد في منع العنف الجنسي وغيره من أشكال العنف والتخفيف من حدتها، ليس ضد النساء والفتيات فحسب بل وأيضاً ضد الفئات الأخرى المعرضة للخطر.

٣٨- وفي العادة، لم تول الجهود الإنسانية اهتماماً كافياً للاحتياجات الخاصة بالشباب وللمخاطر المتزايدة التي يواجهونها. ومتابعةً لعدد من المبادرات التي اتخذت في السنوات الأخيرة من أجل استعراض عمل المفوضية مع الشباب المشردين، بدأت المفوضية تعزيز الدعم الذي تقدمه لهذه الفئة من السكان، بسبل منها تعيين موظفين متفرغين لها وإطلاق مبادرات مختلفة للدفاع عنها. وبالتعاون مع مفوضية اللاجئين النسائية، شرعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عملية مشاورات عالمية مع الشباب اللاجئين من أجل وضع مبادئ توجيهية وتوصيات سياسية بشأن برجة حماية شاملة للشباب.

٣٩- وقد وضعت المفوضية ضمن أولوياتها مضاعفة الجهود الرامية إلى ضمان الوصول الآمن إلى التعليم وتوسيع نطاق توافر الفرص التعليمية للأشخاص الذين تعنى بهم. وزادت معدلات التحاق الأطفال المشردين بالمدارس الابتدائية في ٥٦ عملية. واتخذت أيضاً تدابير محددة لزيادة مستوى التحاق الفتيات بالمدارس واستبقائهن فيها، بسبل منها توظيف مدرسات واتخاذ تدابير لمنع العنف الجنسي والجنساني. وتشمل التحديات تكاليف التعليم والتمييز وعدم كفاية الهياكل الأساسية وعدم تأهيل المدرسين وانعدام فرص الوصول إلى المستلزمات الصحية، والزواج المبكر والقسري. ويمثل الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة الذي يرمي إلى توفير التعليم للجميع بحلول عام ٢٠٣٠ فرصة حاسمة لضمان أخذ اللاجئين الأطفال والشباب من عديمي الجنسية في الاعتبار لدى وضع خطط قطاع التعليم الوطني.

رابعاً- التشرد الداخلي

٤٠- بلغ عدد الأشخاص المشردين داخلياً بسبب النزاعات والعنف ٤٠,٨ مليون شخص بحلول نهاية عام ٢٠١٥، وهو أعلى رقم سجل حتى الآن ويزيد ٢,٦ مليون شخص عن العام السابق. وكان السبب الرئيسي لهذه الزيادة هو استمرار الاضطرابات في الشرق الأوسط، إذ سُجل أكثر من نصف حالات التشرد الداخلي في العراق والجمهورية العربية السورية واليمن، فيما ظلت حالات التشرد الداخلي الكبيرة في كل من أفغانستان وكولومبيا وأجزاء مختلفة من أفريقيا دون حل. وخلال العام الماضي، قدمت المفوضية الحماية والدعم لحوالي ٣٧,٥ مليون مشرد داخلياً في ٢٨ بلداً - أي أكثر بخمس مرات من عدد المشردين داخلياً الذين تدعمهم المفوضية منذ اعتماد نظام المجموعات الذي تطبقه اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

٤١- وظلت المفوضية تضطلع بدور القيادة العالمية للمجموعات المعنية بالحماية ومراكز الإيواء وتنسيق المخيمات وإدارتها. وحدثت المجموعة العالمية للحماية "الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩" الذي وضعته للاسترشاد به في وضع الأولويات وعمل المجموعة، والذي يعزز، على وجه الخصوص، مركزية الحماية في العمل الإنساني. وفي الميدان، ترأست المفوضية ٢٢ من أصل ٢٨ مجموعة حماية على الصعيد العالمي وشاركت في التيسير مع عدة منظمات غير حكومية وعدد من الحكومات. ومتابعةً لعملية استعراض النظام ككل، بتكليف من المجلس النرويجي للاجئين نيابة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والمجموعة العالمية للحماية، قادت المفوضية المجموعة العالمية للحماية في وضع إطار سياساتي شامل للحماية، بغية تعزيز استجابة أعضاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

٤٢- وبالتعاون مع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، قادت المفوضية المجموعة العالمية للحماية التي دعمت ٢٥ مجموعة قطرية، فوصلت إلى ١٦,٢ مليون شخص بحاجة إلى مأوى ومواد غير غذائية. وقادت المفوضية ١١ من أصل المجموعات القطرية الـ ٢٥ هذه واشتركت مع المنظمة الدولية للهجرة وغيرها من الشركاء في تيسير عدة مجموعات أخرى. وقدمت المجموعة العالمية لتنسيق المخيمات وإدارة المخيمات، بقيادة المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة، الدعم لـ ٣٧ مجموعة ميدانية في جميع أنحاء العالم.

خامساً- انعدام الجنسية

٤٣- وفقاً للبيانات القطرية المتوفرة في ٧٨ بلداً، سجل حوالي ٣,٧ مليون شخص بوصفهم عديمي الجنسية عام ٢٠١٥. لكن المفوضية قدرت عديمي الجنسية في العالم بما لا يقل عن ١٠ ملايين شخص. ولا يزال جمع البيانات الشاملة عن عديمي الجنسية أمراً صعباً. ولمعالجة هذه المسألة، قدمت المفوضية الدعم لدراسات واستقصاءات جديدة في ١٣ بلداً. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، حلت الذكرى السنوية الأولى لحملة المفوضية الرامية إلى وضع حد

لانعدام الجنسية في غضون ١٠ سنوات. وقد حصلت الحملة على دعم عالمي قوي وأدت الجهود التي بذلت مع الشركاء إلى نتائج في إرساء الأسس اللازمة لحل عدد من حالات انعدام الجنسية التي طال أمدها. وفي سياق تركيز الحملة على انعدام الجنسية لدى الأطفال خلال السنتين الأوليين من العمر، أجرت المفوضية مشاورات مع أكثر من ٢٥٠ طفلاً وشاباً من عديمي الجنسية في ٧ بلدان حول العالم. وقد أُلقي الضوء على تجاربهم في تقرير خاص حمل العنوان التالي: "أنا هنا، أنا انتمي: الحاجة الملحة إلى القضاء على انعدام الجنسية لدى الأطفال" (I am here, I belong: The urgent need to end childhood statelessness)، الذي يوصي باتخاذ إجراءات لحل ومنع مشكلة انعدام الجنسية لدى الأطفال.

٤٤- وعلى الصعيد العالمي، اكتسبت الجنسية أو تُثبت بالنسبة لما لا يقل عن ١٠٠ ٤٩ شخص عديم الجنسية أو غير محدد الجنسية. وأتاح تعاون المفوضية مع حكومة كوت ديفوار لأكثر من ٢٠٠٠ شخص عديم الجنسية اكتساب الجنسية. وفي آسيا الوسطى، أتاح عمل المفوضية مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية تحديد آلاف حالات انعدام الجنسية وتسويتها. وفي تايلند، أدى التعاون الوثيق مع الحكومة والجهات الشريكة من المنظمات غير الحكومية التي تعمل مع المجتمعات العديمة الجنسية إلى منح الجنسية إلى أكثر من ١٨٠٠٠ شخص على مدى السنوات الثلاث الماضية. وفي الجمهورية الدومينيكية، أكدت السلطات أن عدة آلاف من الأشخاص الذين حرّموا من جنسيتهم الدومينيكية في السابق استعادوها وأصبحوا مواطنين دومينيكين وحصلوا على وثائق الأحوال المدنية. وحافظت المفوضية على شراكات قوية مكنتها من تيسير تسجيل المواليد بهدف منع انعدام الجنسية، لا سيما في إندونيسيا والبوسنة والهرسك وكينيا. وعملت الحكومات والمفوضية والشركاء في البلدان المجاورة للجمهورية العربية السورية على تيسير وتحسين تسجيل مواليد اللاجئين السوريين.

٤٥- واستخدمت عدة مبادرات إقليمية كوسائل لتحقيق التقدم في هذا المجال. واعتمدت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في آب/أغسطس ٢٠١٥ مشروع بروتوكول بشأن الحق في الجنسية في أفريقيا - وهو بروتوكول إضافي للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب - وهو يهدف إلى القضاء على انعدام الجنسية في القارة الأفريقية. ومن المتوقع أن تعتمد الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي هذا البروتوكول عام ٢٠١٧. واعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي استنتاجاته الأولى بشأن انعدام الجنسية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، التي رحب فيها بحملة مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ودعا المفوضية الأوروبية إلى تيسير تبادل الممارسات الجيدة فيما بين الدول الأعضاء. ويسرت حلقة عمل إقليمية نظمتها رابطة أمم جنوب شرق آسيا عن الحق في الجنسية وتسجيل المواليد تبادل الممارسات الجيدة. وفي الأمريكتين، أُحرز تقدم في إطار خطة عمل البرازيل.

٤٦- واستمر عدد الدول الأعضاء في الاتفاقيتين الخاصتين بمسألة انعدام الجنسية بالتزايد، مع انضمام كل من بليز وإيطاليا ومالي وسيراليون. وأدى ذلك إلى زيادة عدد الدول الأطراف

في اتفاقية عام ١٩٥٤ بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية إلى ٨٨ دولة والدول الأطراف في اتفاقية عام ١٩٦١ المتعلقة بخفض حالات انعدام الجنسية إلى ٦٧ دولة. واعتمدت بيلاروس وطاجاكستان وكوستاريكا تشريعات جديدة تتعلق بالجنسية لتعزيز منع انعدام الجنسية وحماية عديمي الجنسية.

سادساً- نهج جديدة في معالجة مشكلة التشرد القسري

٤٧- خلال السنة الماضية، توصل ٣٠٤٠ لاجئاً فقط إلى حل مشكلتهم بالعودة إلى بلدانهم، أو إعادة توطينهم في بلد آخر أو اندماجهم في بلد اللجوء. وأصبح هناك خمسة لاجئين جدد مقابل كل لاجئ وجد حلاً عام ٢٠١٥. وبلغ عدد اللاجئين الذين يعانون من أوضاع طال أمدها بحلول نهاية عام ٢٠١٥ حوالي ٦,٧ مليون لاجئ. ومن هذا المنطلق، لا بد من نهج جديدة إنمائية المنحى لمعالجة مشكلة التشرد القسري. ويعني ذلك تزويد اللاجئين بالمهارات التي تتيح لهم التطور أثناء وجودهم في المنفى، أيّاً كان الحل المتاح لهم؛ وتمكينهم من المساهمة في النمو الاقتصادي للبلدان المضيفة لهم؛ وإدراجهم في النظم الوطنية لتقديم الخدمات لتقليص اعتمادهم على المساعدة الإنسانية.

٤٨- ورغم أن المفوضية عززت مشاركة الشركاء الإنمائيين في إيجاد حلول لمشاكل التشرد منذ عقود، ما زال التقدم في هذا المجال بطيئاً. لكن الأحداث التي وقعت مؤخراً ركزت الاهتمام على العلاقة بين البعدين الإنساني والإنمائي، ما خلق زخماً لتحالفات جديدة. وأتاح عدد من المبادرات أطلقت العام الماضي الفرصة لطريقة تفكير جديدة ولإقامة صلة حاسمة بين المساعدة الإنسانية ووضع البرامج الإنمائية. وأثر منتدى ويلتون بارك بشأن اتخاذ نهج جديدة تجاه حالات التشريد القسري المطولة النقاش في تسليط الضوء على عناصر أساسية لنهج جديد وتشديد الحاجة إلى ما يلي: العمل من خلال النظم الوطنية والمحلية؛ ودعم المجتمعات المضيفة وبناء التماسك الاجتماعي؛ وإتاحة المشاركة الاقتصادية وحفز النمو؛ وتوفير التمويل الابتكاري؛ وتحسين البيانات وقاعدة الأدلة. وكان "مؤتمر لندن لمساعدة سوريا والمنطقة" معبراً عن هذا الاتجاه أيضاً. ولا يزال "تحالف الحلول"، الذي ترأسه المفوضية حالياً، منبراً واعداداً لاتخاذ الإجراءات، لا سيما في سياق المجموعات الوطنية الجديدة لجهات متعددة من أصحاب المصلحة وهي مجموعات تنشط في كل من أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا والصومال.

٤٩- وعززت المفوضية الشراكات الاستراتيجية مع الجهات الإنمائية الفاعلة والمؤسسات المالية الدولية. وكان هناك، على وجه الخصوص، تعميق للتعاون مع البنك الدولي، وهو تعاون يستند إلى أوجه التكامل لمعالجة الأسباب الجذرية للتشرد القسري وإيجاد حلول لها، ويبنى قاعدة الأدلة المرتبطة بالأثر الاقتصادي للاجئين على الاقتصادات المضيفة. ويشمل التعاون تعزيز الحوار السياسي وتبادل الموظفين الفنيين والاضطلاع ببعثات مشتركة في عدد من المشاريع والدراسات الإقليمية. في حزيران/يونيه ٢٠١٦، وقّعت المفوضية اتفاقاً مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان

الاقتصادي وحدثت اتفاقاً مع منظمة العمل الدولية لتدعيم التعاون المتعلق بتعزيز إمكانية الوصول إلى أسواق العمل وفرص كسب العيش.

٥٠ - وداخلياً، تغير المفوضية الطريقة التي تعمل بها لاغتنام هذه الفرص الجديدة. ومن خلال سياستها المتعلقة ببدائل المخيمات واستراتيجياتها العالمية المتعلقة بالصحة العامة والتعليم والتوطين وتأمين المأوى وسبل العيش، تتبع المفوضية نهجاً أكثر شمولاً تعزز أوجه التآزر بين البعدين الإنساني والإنمائي وتبني قدرة اللاجئين على التأقلم، كما تفيد المجتمعات المضيفة. وتعمل المفوضية على إدماج اللاجئين في نظمها الوطنية والمحلية لتقديم الخدمات وعلى تعزيز وضع البرامج التي تأخذ في الاعتبار المجتمعات المحلية والخدمات والأسواق والبنى التحتية. ورغم أوجه التقدم هذه، لا بد من التحول إلى منظورات والتزامات طويلة الأجل. وقدمت مبادرة "بذور الحلول" أساساً تجريبياً للانتقال نحو تخطيط متعدد السنوات ومتعدد الشركاء. وفي عام ٢٠١٥ قدمت الدعم المالي والتقني لأكثر من ٢٠ عملية لتمكينها من تنفيذ تدخلات موجهة نحو الحلول.

٥١ - وتوفر خطط التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة المعتمدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ - التي تهدف إلى "ألا يخلف الركب أحداً وراءه" - أرضية هامة بإدماج اللاجئين وغيرهم من المشردين قسراً في الاستراتيجيات الوطنية والمحلية الرامية إلى بناء النمو الاقتصادي ومعالجة طائفة من الاحتياجات الاجتماعية، بما في ذلك التعليم والصحة وفرص العمل. وساهمت المفوضية أيضاً في التحضير لمؤتمر قمة الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن اللاجئين والمهاجرين، ومؤتمر قمة القادة بشأن أزمة اللاجئين العالمية الذي تنظمه الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك يومي ١٩ و ٢٠ أيلول/سبتمبر على التوالي.

سابعاً - الشراكات والتنسيق

٥٢ - ظلت المفوضية ملتزمة بتوخي الفعالية في التنسيق والتخطيط والتنفيذ بالتعاون مع الشركاء، وذلك بالاستناد إلى "مبادئ الشراكة" التي اعتمدها المنهج الإنساني العالمي عام ٢٠٠٧. وخلال العام الماضي، تعهدت المفوضية بمبلغ ١,٢ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة إلى ٩٣٨ شريكاً (٥٨٤ منظمة غير حكومية وطنية، و ١٦٨ منظمة غير حكومية دولية، و ١٧٢ شريكاً حكومياً، و ١٤ وكالة من وكالات الأمم المتحدة) لتوفير الحماية والمساعدة للأشخاص المشمولين بولايتها وللمساعدة في إيجاد حلول لهم. وتمثل المبالغ التي دفعت إلى الشركاء ٣٨ في المائة من النفقات السنوية للمفوضية (٣,٣ بليون دولار). وكانت المنظمات الوطنية والمحلية ذات أهمية بالغة في مساعدة المفوضية في الاضطلاع بولايتها في العديد من البلدان. ووفرت المشاورات السنوية التي تجريها المفوضية مع المنظمات غير الحكومية منبراً للحوار وتبادل أفضل الممارسات. وشارك في مشاورات عام ٢٠١٦، التي ألفت الضوء على

موضوع الشباب، عدداً قياسيًّا من المنظمات هو ٣٠٠ منظمة بينها أكثر من ١٦٠ منظمة غير حكومية وطنية من ٩٠ بلداً.

٥٣- وفي عام ٢٠١٥، أطلقت المفوضية بوابة الشركاء للمساعدة في دعم الإطار المعزز الجديد للتنفيذ مع الشركاء". وتعزز هذه الأداة التواصل مع الشركاء وتزودهم بإمكانية الوصول إلى طائفة من الموارد، بينها لمحة عامة عن التعاون على صعيد المشاريع، ومعلومات محدّثة عن التمويلات، علاوة على السياسات والمشورة. واضطلعت المفوضية بمشاورات مع الشركاء من المنظمات غير الحكومية بشأن هذا الإطار، لمراجعة السياسات والإجراءات بهدف تعزيز الشراكات وفعالية الاستجابة الإنسانية. ونظمت ١٤ حلقة عمل، شارك فيها أكثر من ٤٨٠ عامل في المجال الإنساني، ما أتاح فرصة لتعزيز الحوار والحصول على تعقيبات بشأن الإطار.

٥٤- وما زال برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة أهم شريكين للمفوضية. ففي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، تم التوصل إلى التزام بتعزيز التعاون مع هاتين الوكالتين بشأن العمليات القائمة على أساس نقدي.

٥٥- وواصلت المفوضية العمل في إطار ترتيبات التنسيق المتخذة على الصعيدين العالمي والميداني، في إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. واستشهد في جهود تعزيز الاستجابة الإنسانية والمساءلة ببرنامج التحول. ووفرت "المذكرة المشتركة بشأن الحالات المختلطة: التنسيق في الممارسة العملية" التي وُضعت بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الإطار اللازم للقيادة والتنسيق في حالات اللاجئين والتشرد الداخلي المختلطة، كما هو الحال في الكاميرون. ونقحت المفوضية نموذج التنسيق بشأن اللاجئين من خلال سلسلة من عمليات الحصر في جميع المجالات الوظيفية لمواءمته مع الاحتياجات العملية. وشمل تطبيق هذه الأدوات تطوير المشورة التقنية، وبناء القدرات للموظفين الميدانيين، وتقديم الدعم المباشر من خلال البعثات الميدانية.

٥٦- وأتاح مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني الذي عقد في إسطنبول في أيار/مايو ٢٠١٦، منبراً هاماً للعمل مع طائفة واسعة من الشركاء على تدابير تحسين العمل الإنساني وضمان استجابات أفضل في حالات التشرد القسري. وساهمت المفوضية في إعداد تقرير الأمين العام، "إنسانية واحدة ومسؤولية مشتركة" (A/70/709)، وفي المشاورات المواضيعية والإقليمية التي أجريت تحضيراً لمؤتمر القمة. ومن خلال هذه المبادرات، دافعت المفوضية عن مركزية الحماية، مشددة على أن شواغل الحماية يجب أن تكون تلقائياً في صلب التخطيط والتأهب وصنع القرارات والاستجابات والتمويل والحلول والقيادة والتنسيق في المجال الإنساني. ودعت المفوضية أيضاً إلى مزيد من الاهتمام لإيجاد حلول للحالات التي طال أمدها وإلى بذل جهود لسد الثغرة بين البعدين الإنساني والإنمائي، وألقت الضوء على أهمية الابتكار من أجل تحسين تقديم الخدمات واكتساب الفعالية. وخلال مؤتمر القمة، قدمت المفوضية عدداً من الالتزامات، بينها تيسير استجابة إنسانية أسرع وأكثر فعالية، وبناء قدرة كبيرة على العمل

بشكل فعال مع الشركاء الإنمائيين وتعزيز استخدام المساعدة النقدية، حسب الاقتضاء. والتزمت أيضاً بتعزيز الفعالية والشفافية والمساءلة.

ثامناً - التبرعات لمفوضية شؤون اللاجئين

٥٧- واصلت البلدان المضيفة تقديم مساهمات بالغة الأهمية لحماية اللاجئين ومساعدتهم. وتستضيف المناطق النامية ١٣,٩ مليون من مجموع لاجئي العالم (أي ٨٦ في المائة)؛ مقارنة بـ ٢,٢ مليون تستضيفهما المناطق المتقدمة. وتتأثر الدول المجاورة للدول الغارقة في النزاعات تأثراً غير متناسب بمشكلة اللجوء. ووفرت أقل البلدان نمواً - أي البلدان الأقل قدرة على تلبية الاحتياجات الإنمائية لمواطنيها، ناهيك عن الاحتياجات الإنسانية للاجئين - اللجوء لأكثر من ٤ ملايين لاجئ. ويوجد نصف البلدان العشرة الأكثر استضافة للاجئين - إثيوبيا وأوغندا وتشاد والسودان وكينيا - في أفريقيا جنوب الصحراء. وفيما يتعلق بالأزمة السورية، تحملت خمسة بلدان فقط - مصر والعراق والأردن ولبنان وتركيا - مسؤولية استضافة أكثر من ١٠/٩ من جميع اللاجئين. وقامت بلدان أخرى باستقبال واستضافة أعداد أصغر بالقيمة المطلقة إلا أن هذه الأعداد اختبرت قدرات النظم الوطنية للاستقبال واللجوء وقدرات المجتمعات المحلية المضيفة. وأنقذت هذه البلدان المضيفة أعداداً لا تحصى من الأرواح، ولا بد من الاعتراف بمساهماتها. وتلقي جهود هذه البلدان الضوء على ضرورة أن يتقاسم المجتمع الدولي المسؤوليات، وأن يدعم ويعزز القدرات الوطنية لهذه البلدان.

٥٨- وبلغت الميزانية السنوية للمفوضية لعام ٢٠١٥، ٢٣٢,٤ مليون دولار^(٢)، شملت ميزانية أولية مقدارها ٢٣٤,٤ مليون دولار، وافقت عليها اللجنة التنفيذية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ و ١٥٦,٤ مليون دولار لعشر ميزانيات تكميلية وضعت بعد ذلك لتلبية الاحتياجات الطارئة غير المتوقعة، مع خصم ١٥٨,٤ مليون دولار لحالة سوريا، عقب مراجعة الخطة الإقليمية للاجئين والقدرة على التكيف، وخطة الاستجابة الاستراتيجية. ولا تزال المفوضية تتلقى دعماً مالياً قوياً من الجهات المانحة؛ إذ بلغت المساهمات في عام ٢٠١٥ ٣٣٦١ مليون دولار، وبلغت الأموال المتاحة ٣٧٠٦,٨ مليون دولار. ورغم ذلك، لم تغط هذه المساهمات ٤٩ في المائة من احتياجات المفوضية من ميزانية عام ٢٠١٥، البالغة ٣٥٢٥,٦ مليون دولار. وفي نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٦، بلغت الميزانية السنوية للمفوضية لعام ٢٠١٦، ١٨٤,٧ مليون دولار وهي تشمل ميزانية أولية مقدارها ١٥٤٦,٣ مليون دولار أقرتها اللجنة التنفيذية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ و ٦٧٦,٨ مليون دولار من الميزانيات التكميلية، إلى جانب خفض مقداره ٣٨,٤ مليون دولار لمنطقة أفريقيا بسبب تراجع أعداد اللاجئين في تشاد. وفي نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٦، تلقت المفوضية تبرعات قدرها ٣٨٤,٦ مليون دولار.

(٢) يوضح الجدول ٢ توزيع الميزانية السنوية لعام ٢٠١٥ بحسب المنطقة والركيزة.

٥٩- وواصلت المفوضية تحقيق تقدم مطّرد في تنويع مصادر دخلها. وقدمت أكثر ١٠ جهات مانحة ٧٧ في المائة من تمويل المفوضية عام ٢٠١٥، مقابل ٨٢ في المائة في العام السابق، فيما قدمت المصادر الحكومية والحكومية الدولية ٨٨ في المائة من أموالها، مقابل ٩١ في المائة عام ٢٠١٤. وفي عام ٢٠١٥، تلقت المفوضية ٢٨٤ مليون دولار من جهات مانحة خاصة، ونصف هذا المبلغ هو من المساهمات غير المخصصة على الإطلاق. ورغم أن نقص التمويل الذي تعاني منه المفوضية أكبر مما كان عليه من قبل، أُنحت تبرعات القطاع الخاص للمفوضية أن تكون أكثر استجابة في عدد من الحالات التي ينقصها التمويل وكان لهذه التبرعات أثر كبير على رفاه ملايين الأشخاص. وفيما يتعلق بأزمة اللاجئين في أوروبا، جمعت المفوضية أكثر من ٥٠ مليون دولار من القطاع الخاص.

تاسعاً- المساءلة والرقابة

٦٠- بالنظر إلى تنامي ميزانية المفوضية، واصلت المفوضية تنفيذ تدابير مؤسسية لتعزيز الرقابة والمساءلة. وشمل ذلك تعزيز آليات المساءلة ومتابعة التوصيات الصادرة عن مختلف هيئات الرقابة الداخلية والخارجية.

٦١- وتماشياً مع استراتيجية تعزيز القدرة الرقابية للمفوضية في الميدان، فتح مكتب المفتش العام وحدة ميدانية في نيروبي. وتأتي هذه الوحدة استكمالاً لوحدة أخرى موجودة في بانكوك. ووضع مكتب المفتش العام أيضاً استراتيجية اتصال جديدة تهدف إلى توفير معلومات شفافة فيما يتعلق بولاية المكتب وتوصياته وأهليته الخاصة بالامتثال، وإلى تعزيز الثقة في عملياته^(٣).

٦٢- وبدأت المفوضية بتنفيذ إطار لإدارة المخاطر على مستوى المنظمة. وتم تجميع سجل لمخاطر الشركات يقدم معلومات مرتبة عن المخاطر وتدابير التخفيف في الميدان والمقر. وأنشئ سجل استراتيجي للمخاطر يتضمن المخاطر الأساسية التي تؤثر على المنظمة بأكملها. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، أنشأت المفوضية منصة شبكية لسجلات المخاطر هذه. وواصلت المفوضية تحسين إدماج إدارة المخاطر في خططها وعملياتها الإدارية.

٦٣- وواصلت اللجنة المستقلة لمراجعة الحسابات والرقابة مساعدة المفوض السامي واللجنة التنفيذية للاضطلاع بمسؤوليات الإشراف الواقعة على عاتقها. وقدمت اللجنة توصيات بشأن مسائل متنوعة، بينها مراجعة الحسابات وآليات الرقابة، والتفتيش والتحقيق، والتقييم، ومنع الغش، ومساءلة الأفراد، والموارد البشرية، والمشتريات، والأخلاقيات، والإدارة المركزية للمخاطر.

٦٤- واضطلع مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية بوظيفة مراجعة الحسابات الداخلية للمفوضية. وإلى جانب مراجعة الحسابات الداخلية لمختلف العمليات والممثليات

(٣) يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن عمل مكتب المفتش العام في الوثيقة [A/AC.96/1160](#).

الإقليمية، استعرض مكتب خدمات الرقابة الداخلية مجالات مواضيعية بينها التدخلات النقدية وإدارة الجرد والموجودات وتكاليف موظفي الشركاء والمشتريات.

٦٥- وواصلت المفوضية السعي إلى اعتماد نهج شامل في منع الغش. وبدأت بوضع برنامج تعليم إلكتروني للتوعية بالغش وكتيب لمنع الغش، وهما خطوتان اعتبرهما مجلس مراجعي الحسابات من الخطوات الإيجابية.

٦٦- وبما أن حوالي ثلث ميزانية المفوضية تصرف من خلال الشركاء، ركزت المفوضية على تعزيز مراقبة المشاريع والإشراف على إدارة الشراكات التشغيلية. وطبقت المفوضية داخل "إطار التنفيذ مع الشركاء" الخاص بها نهجاً لمراجعة الحسابات على أساس المخاطر يتعلق بالمشاريع التي ينفذها الشركاء.

٦٧- وواصل مكتب الأخلاقيات التابع للمفوضية تشجيع ثقافة في المنظمة تقوم على الاحترام والشفافية والإنصاف والمساءلة. وفي عام ٢٠١٥، قدم المكتب الدعم للقوة العاملة للمفوضية في ١٢٦ مكتباً ميدانياً كما قدم المشورة بشأن أكثر من ١٦٠ حالة فردية تتعلق بمسائل أخلاقية. وأدار مكتب الأخلاقيات برنامج كشف مالي شمل حوالي ١ ٥٠٠ موظف وحقق معدل امتثال وصل إلى ٩٩ في المائة.

٦٨- وعقب تعيين الأمين العام لمنسق خاص بهدف تحسين استجابة الأمم المتحدة لحوادث الاستغلال والاعتداء الجنسيين التي يرتكبها الموظفون، أُطلقت عدة مبادرات على المستوى المشترك بين الوكالات وداخل المفوضية. وتمكّن مكتب الأخلاقيات التابع للمفوضية، بالتشاور مع عدد من المكاتب الميدانية، ومكتب المفتش العام، والشعب ذات الصلة في المقر، واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، من إنجاز كتيب تدريب على منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وشُكل فريق تنسيق تقني لتعزيز الدعم للعمليات القطرية بشأن التدابير الوقائية. كما عُززت سياسة عدم التسامح مطلقاً مع الاستغلال والاعتداء الجنسيين التي تطبقها المفوضية، بدعوة الإدارة العليا إلى ضمان التدريب وتكثيف توعية الموظفين، والشركاء، والأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية وإلى تعيين جهات اتصال تكون مسؤولة عن التواصل مع مكتب الأخلاقيات حول هذه المسائل.

عاشراً- الخلاصة

٦٩- رغم التحديات التي يفرضها تزايد التشرد القسري والتحركات المختلطة، شهدت السنة الماضية فرصاً لتغيير الخطاب العام إزاء اللاجئين وتوليد دينامية إيجابية بشأن مسائل تعمل المفوضية عليها منذ عقود. ونادراً ما سبق لقضية اللاجئين أن وُضعت تحت الأضواء بهذا الشكل. وعلينا أن نستفيد من مركزية اللاجئين في المناقشات الجارية وحشد مزيد من الدعم لوضع حد لمعانائهم. وعلينا أن نجد سبلاً إنسانية وكرامة كي نضمن ألا يخاطر الفارون من

النزاعات والاضطهاد بحياتهم وحياة أسرهم باللجوء إلى مهريين بلا شفقة والإبحار على متن قوارب غير صالحة في محاولة للوصول إلى مكان آمن ومستقبل أفضل.

٧٠- ولمواجهة التحديات المقبلة، ستركز المفوضية على عدد من الاتجاهات الاستراتيجية التي ستسترشد بها في عملها خلال السنوات المقبلة. وستضعف المفوضية، بادئ ذي بدء، جهودها من أجل إيجاد حلول للأشخاص المشمولين بولايتها. وهذا يعني العمل بطريقة مبتكرة لتهيئة الظروف اللازمة للعودة الطوعية إلى الوطن، حتى قبل أن تكون العودة خياراً. ويعني ذلك أيضاً إشراك جهات إنمائية فاعلة بطريقة مجدية في تحقيق استقرار البلدان الخارجة من الصراعات، ووضع الأسس اللازمة لوضع حد للتشرد الذي طال أمده من خلال نُهج جديدة، وضمان أن تكون العودة مستدامة عندما تحصل. وستعزز المفوضية أيضاً عملها مع المشردين داخلياً للمساعدة في وضع حد لتزايد التشرد الداخلي وتعزيز قدرتها على الاستجابة في حالات الطوارئ عن طريق الابتكار والشراكات الاستراتيجية.

٧١- وفي الوقت نفسه، ثمة حاجة ملحة لأن يعالج المجتمع الدولي الأسباب الجذرية للتشرد القسري ويلبي احتياجات الحماية الناشئة عنه. وتدعو المجتمع الدولي إلى التقيد بمبادئ الحماية الدولية واحترام مؤسسة اللجوء، وإلى الاستثمار في الحلول ونُهج الدعم الابتكارية من أجل معالجة التشرد القسري، والحد من العبء غير المتناسب الذي يتحمله عدد محدود من الدول عن طريق توفير الفرص للأشخاص المحتاجين للحماية للوصول إليها عبر سبل آمنة، وضمان دعم أكبر وأكثر استدامة للدول المضيفة. إنها لحظة حاسمة لقضية اللاجئين - فرصة لاتخاذ إجراءات جماعية من أجل معالجة مسألة التشرد القسري، وضمان أن يصبح عدم تخلف أي شخص عن الركب حقيقة واقعة. لقد كان العام الماضي عاماً لاستشارة الأفكار وتقديم الالتزامات، ويجب أن يكون العام المقبل عاماً للتعاون والعمل.

الجدول ١

اللاجئون، وطالبو اللجوء، والمشردون داخلياً، والعائدون (لاجئون ومشردون داخلياً) وعديمو الجنسية، وغيرهم ممن تُعنى بهم المفوضية، حسب بلد/إقليم اللجوء، في نهاية عام ٢٠١٥

جميع البيانات مؤقتة وخاضعة للتغيير

بلد/إقليم اللجوء ^(١)	اللاجئون ^(٢)	أشخاص في أوضاع شبيهة باللجوء ^(٣)	مجموع اللاجئين والأشخاص في أوضاع شبيهة باللجوء	من يحصلون على المساعدة من المفوضية	ملتصون باللجوء (الحالات) المعقدة ^(٤)	لاجئون أُعيدوا ^(٥)	مشردون داخلياً أُعيدوا ^(٦)	أشخاص في أوضاع شبيهة بالتشرد ^(٧)	مشردون داخلياً تساعدهم المفوضية، بمن فيهم مشردون داخلياً أُعيدوا ^(٨)	أشخاص ضمن ولاية المفوضية المتعلقة بحالات انعدام الجنسية ^(٩)	أشخاص آخرون تُعنى بهم المفوضية ^(١٠)	مجموع الأشخاص موضع الاهتمام
أفغانستان	٢٣٧ ٦٩	٢٠ ٤٨٥	٢٥٧ ٥٥٤	٢٥٧ ٥٥٤	٨٢	٦١ ٣٧٩	١ ١٧٤ ٣٠٦	١٢٣ ٦٥٣	-	١٥٠ ٣١٧	-	١ ٧٦٧ ٢٩١
ألبانيا	١٠٤	-	١٠٤	١٠٤	٨٣٠	-	-	-	-	٧ ٤٤٢	-	٨ ٣٧٦
الجزائر ^(١١)	٩٤ ١٨٢	-	٩٤ ١٨٢	٩٠ ١٧٧	٦ ٥٩٣	-	-	-	-	-	-	١٠٠ ٧٧٥
أنغولا	١٥ ٥٥٥	-	١٥ ٥٥٥	٢٦٨	٣٠ ١٤٣	٤ ٦٣٩	-	-	-	-	-	٥٠ ٣٣٧
أنغويلا	١	-	١	١	-	-	-	-	-	-	-	١
أنتيغوا وبربودا	١٥	-	١٥	١٥	-	-	-	-	-	-	-	١٥
الأرجنتين	٣ ٢٠٧	-	٣ ٢٠٧	١٦٥	١٠ ٧٧	-	-	-	-	-	-	٤ ٢٨٤
أرمينيا	٣ ٣١٩	١٦ ٠٠٠	١٩ ٣١٩	٧ ٥٠٦	٦٦	-	-	-	-	٣١١	-	١٩ ٦٩٦
آروبا	٢	-	٢	٢	-	-	-	-	-	-	-	٢
أستراليا ^(١٢)	٣٦ ٩١٧	-	٣٦ ٩١٧	-	٢٠ ٦٧٧	-	-	-	-	-	-	٥٧ ٥٩٤
النمسا	٧٢ ٢١٦	-	٧٢ ٢١٦	-	٨٠ ٠٧٥	-	-	-	-	٨٢٨	-	١٥٣ ١١٩
أذربيجان	١ ٢٧٨	-	١ ٢٧٨	١ ٢٧٨	٢٢٠	-	٦١٨ ٢٢٠	-	-	٣ ٥٨٥	-	٦٢٣ ٣٠٣
جزر البهاما	٨	-	٨	٨	٢١	-	-	-	-	-	٨٦	١١٥
البحرين	٢٤٧	-	٢٤٧	٢٤٧	١١٣	-	-	-	-	-	-	٣٦٠
بنغلاديش ^(١٢)	٣١ ٩٥٨	٢٠٠ ٠٠٠	٢٣١ ٩٥٨	٣١ ٩٥٨	-	-	-	-	-	-	-	٢٣١ ٩٥٨

اللاجئون

بلد/إقليم اللجوء ^(١)	اللاجئون ^(٢)	أشخاص في أوضاع شبيهة باللجوء ^(٣)	مجموع اللاجئين والأشخاص في أوضاع شبيهة باللجوء	من يحصلون على المساعدة من المفوضية	ملتصقو اللجوء (الحالات المتعلقة) ^(٤)	لاجئون أعيادوا ^(٥)	أشخاص في أوضاع شبيهة بالتشرد ^(٦)	مشردون داخلياً أعيادوا ^(٧)	أشخاص ضمن ولاية المفوضية المتعلقة بحالات انعدام الجنسية ^(٨)	أشخاص آخرون تُعنى بهم المفوضية ^(٩)	مجموع الأشخاص موضع الاهتمام
بربادوس	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
بيلاروس	١ ٨٠٩	-	١ ٨٠٩	٧٥١	٢٧٩	-	-	-	٥ ٦٣٥	-	٧ ٧٢٣
بلجيكا	٣٥ ٣١٤	-	٣٥ ٣١٤	-	٣٦ ٠٠٩	-	-	-	٥ ٧٧٦	-	٧٧ ٠٩٩
بليز	٣٥	-	٣٥	٣٥	٧٢٠	-	-	-	-	٥٧	٨١٢
بنن	٥٣٠	-	٥٣٠	٥٣٠	١٧٨	-	-	-	-	-	٧٠٨
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	٧٧٥	-	٧٧٥	١٥٤	-	-	-	-	-	-	٧٧٥
بونير، سانت أوستاتيوس، وسابا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
البوسنة والهرسك	٦ ٧٩٨	-	٦ ٧٩٨	٦ ٧٩٨	٢٣	٢٢	٩٨ ٢٢٤	-	٥٨	٥٢ ٤٣٧	١٥٧ ٦٦٢
بوتسوانا	٢ ١٣٠	-	٢ ١٣٠	٢ ١٣٠	١٣٥	-	-	-	-	-	٢ ٢٦٥
البرازيل	٨ ٧٠٧	-	٨ ٧٠٧	١ ٧٥٣	٢٠ ٨١٥	-	-	-	٤	٦ ٢٦٤	٣٥ ٧٩٠
جزر فيرجن البريطانية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
بروني دار السلام	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٠ ٥٢٤	-	٢٠ ٥٢٤
بلغاريا	١٦ ٥٥٧	-	١٦ ٥٥٧	١٦ ٥٥٧	٩ ٤٩٩	-	-	-	٦٧	-	٢٦ ١٢٣
بوركينافاسو	٣٤ ٠١٧	-	٣٤ ٠١٧	٣٤ ٠١٧	١٤٣	-	-	-	-	-	٣٤ ١٦٠
بوروندي	٥٣ ٣٦٣	-	٥٣ ٣٦٣	٥٣ ٣٦٣	٢ ٩٣١	١٤	٢٥ ٠٠٠	١ ١٤٤	١ ٣٠٢	٦٤٥	٨٤ ٣٩٩
كابو فيردي	-	-	-	-	-	-	-	-	١١٥	-	١١٥
كمبوديا	٧٦	-	٧٦	٧١	٢٧	١	-	-	-	١٩٧	٣٠١
الكاميرون	٣٢٧ ١٢١	١٥ ٨٥٢	٣٤٢ ٩٧٣	٣٤٢ ٩٧٣	٥ ٣٧٣	-	٩٢ ٦٥٧	١٨ ٦٣٦	-	١١	٤٥٩ ٦٥٠
كندا	١٣٥ ٨٨٨	-	١٣٥ ٨٨٨	-	١٩ ٦٤٢	-	-	-	-	-	١٥٥ ٥٣٠
جزر كايمان	١٢	-	١٢	٦	٤	-	-	-	-	-	١٦

بلد/إقليم اللجوء ^(١)	اللاجئون ^(٢)	أشخاص في أوضاع شبيهة باللجوء ^(٣)	مجموع اللاجئين والأشخاص في أوضاع شبيهة باللجوء	من يحصلون على المساعدة من المفوضية	ملتصون (الحالات المعلقة) ^(٤)	لاجئون أعيدوا ^(٥)	أشخاص في أوضاع شبيهة بالتشرد ^(٦)	أشخاص في أوضاع شبيهة بالتشرد أعيدوا ^(٧)	أشخاص ضمن ولاية المفوضية المتعلقة بحالات انعدام الجنسية ^(٨)	أشخاص آخرون تُعنى بهم المفوضية ^(٩)	مجموع الأشخاص موضع الاهتمام
جمهورية أفريقيا الوسطى	٧ ٣٣٠	-	٧ ٣٣٠	٦ ٥٩١	٣٣٤	٢١ ٦٣٢	٢١٦ ٣٩٢	٢٥٨ ٢٧٦	-	-	٥٠٣ ٩٦٤
تشاد	٣٦٩ ٥٤٠	-	٣٦٩ ٥٤٠	٣٦٩ ٥٤٠	٢ ٨٩٨	٤١	٥١ ٩٩٩	-	-	٥٠ ٠٠٠	٤٧٤ ٤٧٨
شيلي	١ ٨٤٩	-	١ ٨٤٩	٩٣	١ ٠٦٤	-	-	-	-	-	٢ ٩١٣
الصين ^(١٣)	٣٠١ ٠٥٢	-	٣٠١ ٠٥٢	١٥٧	٦٧٧	١	-	-	-	١	٣٠١ ٧٣١
الصين، منطقة هونغ كونغ الإدارية	١٣٣	-	١٣٣	١٣٣	٢ ٣١٥	-	-	-	١	-	٢ ٤٤٩
الصين، منطقة ماكاو الإدارية	-	-	-	-	٧	-	-	-	-	-	٧
كولومبيا	٢٢٦	-	٢٢٦	٥١	١١٥	١ ٧٩٢	٦ ٩٣٩ ٠٦٧	-	١٢	-	٦ ٩٤١ ٢١٢
جزر القمر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
جمهورية الكونغو	٤٤ ٩٥٥	-	٤٤ ٩٥٥	٤٤ ٩٥٥	٤ ٣٤٢	١	-	-	-	٢ ٨٥٤	٥٢ ١٥٢
كوستاريكا	٣ ٦١٦	-	٣ ٦١٦	٣ ٦١٦	٣ ٢٨٣	-	-	-	١ ٨٠٦	-	٨ ٧٠٥
كوت ديفوار	١ ٩٨٠	-	١ ٩٨٠	١ ٩٨٠	٦٤٩	١٢ ٢٢٢	٣٠٨ ٢٧٢	٣٩٩	٧٠٠ ٠٠٠	٥٧	١ ٠٢٣ ٥٧٩
كرواتيا	٣٠٨	٢١٤	٥٢٢	٥٢٢	٥٣	١١٣	-	-	٢ ٨٧٣	١٤ ٠٧٠	١٧ ٦٣١
كوبا	٣٠٣	-	٣٠٣	١٨٦	٢٥	-	-	-	-	-	٣٢٨
كيواسو	٤٨	-	٤٨	٤٨	٣٠	-	-	-	-	-	٧٨
قبرص ^(١٤)	٧ ٠٦٧	-	٧ ٠٦٧	٤٧٧	٢ ٢٥٢	-	-	-	-	٦ ٠٠٠	١٥ ٣١٩
الجمهورية التشيكية	٣ ٦٤٤	-	٣ ٦٤٤	-	٦٥٩	-	-	-	١ ٥٠٢	-	٥ ٨٠٥
جمهورية الكونغو الديمقراطية ^(١٥)	٣ ٨٣ ٠٩٥	-	٣ ٨٣ ٠٩٥	٢ ٧٥ ٠٤٣	٩٨٣	٨ ٥٣٦	١ ٥٥٥ ١١٢	٧٣٦ ٨٣٧	-	١٤ ٤٧٤	٢ ٦٩٩ ٠٣٧
الدانمرك	٢٧ ٣٢٦	-	٢٧ ٣٢٦	-	٢ ٩٤٨	-	-	-	٦ ٥٨٠	-	٣٦ ٨٥٤
جيبوتي	١٩ ٣٦٥	-	١٩ ٣٦٥	١٩ ٣٦٥	٢ ٦٤١	-	-	-	-	-	٢٢ ٠٠٦
دومينيكا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

اللاجئون

بلد/إقليم اللجوء ^(١)	اللاجئون ^(٢)	أشخاص في أوضاع شبيهة باللجوء ^(٣)	مجموع اللاجئين والأشخاص في أوضاع شبيهة باللجوء	من يحصلون على المساعدة من المفوضية	ملتصون باللجوء (الحالات المتعلقة) ^(٤)	لاجئون أعيدوا ^(٥)	أشخاص في أوضاع شبيهة بالتشرد ^(٦)	مشردون داخلياً أعيدوا ^(٧)	أشخاص ضمن ولاية المفوضية المتعلقة بحالات انعدام الجنسية ^(٨)	أشخاص آخرون تُعنى بهم المفوضية ^(٩)	مجموع الأشخاص موضع الاهتمام
الجمهورية الدومينيكية ^(١٠)	٦١٥	-	٦١٥	٦١٥	٧٥٨	-	-	-	١٣٣ ٧٧٠	-	١٣٥ ١٤٣
إكوادور ^(١٧)	٥٣ ١٩١	٦٨ ٣٤٤	١٢١ ٥٣٥	-	١١ ٥٨٣	-	-	-	-	-	١٣٣ ١١٨
مصر	٢١٢ ٥٠٠	-	٢١٢ ٥٠٠	١٤٢ ٥٠٠	٣٨ ١٧١	٤	-	-	٢٢	-	٢٥٠ ٦٩٧
السلفادور	٤٨	-	٤٨	٣١	١	-	-	-	-	١٠ ١٠٠	١٠ ١٤٩
غينيا الاستوائية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إريتريا	٢ ٥٤٩	-	٢ ٥٤٩	٢ ٥٤٩	١	١	-	-	-	٦	٢ ٥٥٧
إستونيا ^(١٨)	١٦٨	-	١٦٨	-	٨٦	-	-	-	٨٥ ٣٠١	-	٨٥ ٥٥٥
إثيوبيا	٧٣٦ ٠٨٦	-	٧٣٦ ٠٨٦	٧٣٦ ٠٨٦	٢ ١٣١	٥	-	-	-	٩٣٤	٧٣٩ ١٥٦
فيجي	١٢	-	١٢	١٢	٨	-	-	-	-	-	٢٠
فنلندا	١٢ ٧٠٣	-	١٢ ٧٠٣	-	٢٤ ٣٦٦	-	-	-	٢ ٤٢٧	-	٣٩ ٤٩٦
فرنسا	٢٧٣ ١٢٦	-	٢٧٣ ١٢٦	-	٦٣ ٠٥٧	-	-	-	١ ٣٢٦	-	٣٣٧ ٥٠٩
غابون	٩٤٣	-	٩٤٣	٩٤٣	١ ٩٤١	-	-	-	-	-	٢ ٨٨٤
غامبيا	٧ ٨٥٤	-	٧ ٨٥٤	٧ ٨٥٤	-	-	-	-	-	-	٧ ٨٥٤
جورجيا	١ ٣٠٠	٦٧٩	١ ٩٧٩	١ ٩٧٩	٧٣٣	-	٢ ٦٨ ٤١٦	-	٦٢٧	-	٢٧١ ٧٥٥
ألمانيا	٣١٦ ١١٥	-	٣١٦ ١١٥	-	٤٢٠ ٦٢٥	-	-	-	١٢ ٥٦٩	-	٧٤٩ ٣٠٩
غانا	١٧ ٤٠٦	-	١٧ ٤٠٦	١٧ ٤٠٦	١ ٨٥٩	-	-	-	-	-	١٩ ٢٦٥
اليونان	١٨ ٤٨٩	١١ ٧٥٠	٣٠ ٢٣٩	-	٢٦ ١٤١	-	-	-	١٩٨	-	٥٦ ٥٧٨
غرينادا	١	-	١	١	-	-	-	-	-	-	١
غواتيمالا	٢٢٦	-	٢٢٦	١٠٠	١٢٥	-	-	-	-	٣ ٥٠٠	٣ ٨٥١
غينيا	٨ ٨٣٩	-	٨ ٨٣٩	٨ ٨٣٩	١٩٨	-	-	-	-	-	٩ ٠٣٧
غينيا - بيساو ^(١٩)	٨ ٦٨٤	-	٨ ٦٨٤	٨ ٦٨٤	١٢٣	-	-	-	-	-	٨ ٨٠٧
غيانا	١١	-	١١	١١	١	-	-	-	-	-	١٢

اللاجئون

بلد/إقليم اللجوء ^(١)	اللاجئون ^(٢)	أشخاص في أوضاع شبيهة باللجوء ^(٣)	مجموع اللاجئين والأشخاص في أوضاع شبيهة باللجوء	من يحصلون على المساعدة من المفوضية	ملتصقو اللجوء (الحالات المتعلقة) ^(٤)	لاجئون أعيدوا ^(٥)	أشخاص في أوضاع شبيهة بالتشرد ^(٦)	مشردون داخلياً/تساعدهم المفوضية، بمن فيه	أشخاص ضمن ولاية المفوضية المتعلقة بحالات انعدام الجنسية ^(٨)	أشخاص آخرون تُعنى بهم المفوضية ^(٩)	مجموع الأشخاص موضع الاهتمام
هايتي ^(٢٠)	٣	-	٣	٢	١١	-	-	-	٩٧٧	-	٩٩١
هندوراس	٣٠	-	٣٠	١٩	٩	-	١٧٤ ٠٠٠	-	-	٥ ١٠٠	١٧٩ ١٣٩
هنغاريا	٤ ٣٩٣	-	٤ ٣٩٣	٢٥٨	٣٦ ٦٩٣	-	-	-	١٣٢	-	٤١ ٢١٨
آيسلندا	١٧٩	-	١٧٩	-	١٦١	-	-	-	١٣١	-	٤٧١
الهند	٢٠١ ٣٨١	-	٢٠١ ٣٨١	٢٧ ٠٧٨	٦ ٤٨٠	-	-	-	-	-	٢٠٧ ٨٦١
إندونيسيا	٥ ٩٥٧	-	٥ ٩٥٧	٥ ٩٥٧	٧ ٥٩١	-	-	-	-	-	١٣ ٥٤٨
إيران (جمهورية - الإسلامية)	٩٧٩ ٤٣٧	-	٩٧٩ ٤٣٧	٩٧٩ ٤٣٧	٤٢	١٢	-	-	-	-	٩٧٩ ٤٩١
العراق ^(٢١)	٢٧٧ ٧٠١	-	٢٧٧ ٧٠١	٢٧٧ ٧٠١	٧ ٤٢٠	٥ ٩٢١	٤ ٤٠٣ ٢٨٧	١ ٧٤٧	٥٠ ٠٠٠	٢٩	٤ ٧٤٦ ١٠٥
آيرلندا	٦ ١٢٥	-	٦ ١٢٥	-	٥ ٠٥٥	-	-	-	٩٩	-	١١ ٢٧٩
إسرائيل	٣٦١	٣٨ ١٣٩	٣٨ ٥٠٠	-	٦ ٥٩١	-	-	-	١٥	-	٤٥ ١٠٦
إيطاليا	١١٨ ٠٤٧	-	١١٨ ٠٤٧	-	٦٠ ١٥٦	-	-	-	٧٤٧	-	١٧٨ ٩٥٠
جامايكا	١٢	-	١٢	١٢	٥	-	-	-	-	-	١٧
اليابان ^(٢٢)	٢ ٤٧٤	-	٢ ٤٧٤	٣٦٩	١٣ ٨٣١	-	-	-	٦٠٣	-	١٦ ٩٠٨
الأردن ^(٢٣)	٦٦٤ ١١٨	-	٦٦٤ ١١٨	٦٦٤ ١١٨	٢٤ ٩٣٥	-	-	-	-	-	٦٨٩ ٠٥٣
كازاخستان	٧٠٨	-	٧٠٨	٧٠٨	٩٧	-	-	-	٧ ٩٠٩	-	٨ ٧١٤
كينيا	٥٥٣ ٩١٢	-	٥٥٣ ٩١٢	٥٥٣ ٩١٢	٣٩ ٩٦٩	١ ٢٣١	-	-	٢٠ ٠٠٠	-	٦١٥ ١١٢
الكويت	٧٤١	-	٧٤١	٧٤١	٩٠٠	-	-	-	٩٣ ٠٠٠	-	٩٤ ٦٤١
قيرغيزستان	٣٥٤	-	٣٥٤	٣٥٤	١٥٨	-	-	-	٩ ١١٨	-	٩ ٦٣٠

بلد/إقليم اللجوء ^(١)	اللاجئون ^(٢)	أشخاص في أوضاع شبيهة باللجوء ^(٣)	مجموع اللاجئين والأشخاص في أوضاع شبيهة باللجوء	من يحصلون على المساعدة من المفوضية	ملتصون باللجوء (الحالات) ^(٤)	لاجئون أعيدوا ^(٥)	أشخاص في أوضاع شبيهة بالتشرد ^(٦)	مشردون داخلياً أعيدوا ^(٧)	أشخاص ضمن ولاية المفوضية المتعلقة بحالات انعدام الجنسية ^(٨)	أشخاص آخرون تُعنى بهم المفوضية ^(٩)	مجموع الأشخاص موضع الاهتمام
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
لاتفيا ^(٢٤)	٢٠٨	-	٢٠٨	-	١٧٩	-	-	-	٢٥٢ ١٩٥	-	٢٥٢ ٥٨٢
لبنان	١ ٠٧٠ ٨٥٤	-	١ ٠٧٠ ٨٥٤	١ ٠٧٠ ٨٥٤	١٢ ١٣٩	-	-	-	-	٥ ٢٣٨	١ ٠٨٨ ٢٣١
ليسوتو	٣١	-	٣١	-	٤	-	-	-	-	-	٣٥
ليبريا	٣٦ ٥٠٥	-	٣٦ ٥٠٥	٣٦ ٥٠٥	١٥	٥٨	-	-	١	١ ٤٧٩	٣٨ ٠٥٨
ليبيا	٩ ٣٠٥	-	٩ ٣٠٥	٩ ٣٠٥	٢٧ ٤٧٩	-	٤٣٤ ٨٦٩	-	-	-	٤٧١ ٦٥٣
ليختنشتاين	١٥٠	-	١٥٠	٢٣	٩٧	-	-	-	-	-	٢٤٧
ليتوانيا	١ ٠٩٣	-	١ ٠٩٣	-	٨٢	-	-	-	٣ ٤٦٦	-	٤ ٦٤١
لكسمبرغ	١ ٣٣٢	-	١ ٣٣٢	-	٢ ٣٩٥	-	-	-	٨٢	-	٣ ٨٠٩
مدغشقر	١٠	-	١٠	١٠	١٢	-	-	-	-	-	٢٢
ملاوي	٩ ٠١٩	-	٩ ٠١٩	٩ ٠١٩	١٤ ٤٧٠	-	-	-	-	-	٢٣ ٤٨٩
ماليزيا	٩٤ ٠٣٠	١٣٦	٩٤ ١٦٦	٩٤ ١٦٦	٦٠ ٤١٥	-	-	-	١١ ٦٨٩	٨٠ ٠٠٠	٢٤٦ ٢٧٠
مالي	١٥ ٩١٧	-	١٥ ٩١٧	١٥ ٩١٧	٣٤٠	٤ ٠٨٨	٦١ ٩٢٠	٥٣ ٥٥١	-	-	١٣٥ ٨١٦
مالطة	٧ ٠٧٥	-	٧ ٠٧٥	١ ٥٤٧	٥٩٠	-	-	-	-	-	٧ ٦٦٥
موريتانيا	٥١ ٣٩٤	٢٦ ٠٠٠	٧٧ ٣٩٤	٥١ ٣٩٤	٤٩٧	-	-	-	-	-	٧٧ ٨٩١
موريشيوس	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المكسيك	٢ ٩٢٣	-	٢ ٩٢٣	١ ٠٢١	١ ٣٥٠	-	-	-	١٣	-	٤ ٢٨٦

اللاجئون											
بلد/إقليم اللجوء ^(١)	اللاجئون ^(٢)	أشخاص في أوضاع شبيهة باللجوء ^(٣)	مجموع اللاجئين والأشخاص في أوضاع شبيهة باللجوء	من يحصلون على المساعدة من المفوضية	ملتصقو (الحالات المتعلقة) ^(٤)	لاجئون أعيادوا ^(٥)	أشخاص في أوضاع شبيهة بالتشرد ^(٦)	مشردون داخلياً/تساعدهم المفوضية، بمن فيه مشردون داخلياً أعيادوا ^(٧)	أشخاص ضمن ولاية المفوضية المتعلقة بحالات انعدام الجنسية ^(٨)	أشخاص آخرون تُعنى بهم المفوضية ^(٩)	مجموع الأشخاص موضع الاهتمام
ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)	٣	-	٣	٣	١١	-	-	-	-	-	١٤
موناكو	٣٢	-	٣٢	-	-	-	-	-	-	-	٣٢
منغوليا	٩	-	٩	٩	٦	-	-	-	-	-	١٥
الجيل الأسود	١ ٧٧١	-	١ ٧٧١	١ ٦٧١	٢٠	-	-	-	٣ ٢٦٢	١٠ ٨٢٢	١٥ ٨٧٥
مونتسيرات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المغرب	٣ ٩٠٨	-	٣ ٩٠٨	٣ ٩٠٨	١ ٥٦٥	-	-	-	-	-	٥ ٤٧٣
موزامبيق	٥ ٦٢٢	-	٥ ٦٢٢	٣ ٢٤٧	١٤ ٨٢٥	-	-	-	-	-	٢٠ ٤٤٧
ميانمار ^(٢٥)	-	-	-	-	١	٢	٤٥١ ٠٨٩	٢٥ ٢٦٥	٩٣٨ ٠٠٠	-	١ ٤١٤ ٣٥٧
ناميبيا	١ ٧٣٧	-	١ ٧٣٧	١ ٥٤٧	١ ١١٢	٢١	-	-	-	١ ٧٠٦	٤ ٥٧٦
ناورو	٥٠٦	-	٥٠٦	-	٣٠٢	-	-	-	-	-	٨٠٨
نيبال ^(٢٦)	٣٢ ٦٦٧	-	٣٢ ٦٦٧	١٧ ١٣٣	١٧	-	-	-	-	٣٨٤	٣٣ ٠٦٨
هولندا	٨٨ ٥٣٦	-	٨٨ ٥٣٦	-	٢٨ ٠٥١	-	-	-	١ ٩٥١	-	١١٨ ٥٣٨
نيوزيلندا	١ ٣٣٧	-	١ ٣٣٧	-	١٥٩	-	-	-	-	-	١ ٤٩٦
نيكاراغوا	٣٣٠	-	٣٣٠	٢٥٩	١٣١	٢	-	-	١	١	٤٦٥
النيجر	١٢٤ ٧٢١	-	١٢٤ ٧٢١	١٢٤ ٧٢١	١٠٦	-	١٣٧ ٣٣٧	-	-	٧٠ ٠٠٠	٣٣٢ ١٦٤
نيجيريا	١ ٣٩٥	-	١ ٣٩٥	١ ٣٩٥	٣٨٦	-	٢ ١٧٢ ٥٣٢	-	-	-	٢ ١٧٤ ٣١٣
النرويج	٥٠ ٣٨٩	-	٥٠ ٣٨٩	-	٢٥ ٣١٦	-	-	-	٢ ٥٦١	-	٧٨ ٢٦٦

اللاجئون

بلد/إقليم اللجوء ^(١)	اللاجئون ^(٢)	أشخاص في أوضاع شبيهة باللجوء ^(٣)	مجموع اللاجئين والأشخاص في أوضاع شبيهة باللجوء	من يحصلون على المساعدة من المفوضية	ملتصقو اللجوء (الحالات المتعلقة) ^(٤)	لاجئون أعيادوا ^(٥)	أشخاص في أوضاع شبيهة بالتشرد ^(٦)	مشردون داخلياً/تساعدهم المفوضية، بمن فيه مشردون داخلياً أعيادوا ^(٧)	أشخاص ضمن ولاية المفوضية المتعلقة بحالات انعدام الجنسية ^(٨)	أشخاص آخرون تُعنى بهم المفوضية ^(٩)	مجموع الأشخاص موضع الاهتمام
عُمان	٢٤٥	-	٢٤٥	٢٤٥	١٩٠	-	-	-	-	-	٤٣٥
باكستان	١ ٥٦١ ١٦٢	-	١ ٥٦١ ١٦٢	١ ٥٦١ ١٦٢	٦ ٤٤٢	٣	١ ١٤٦ ١٠٨	٦٧٦ ٦٣٨	-	-	٣ ٣٩٠ ٣٥٣
بالاو	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
بنما	٢ ٣٢٢	١٥ ٠٠٠	١٧ ٣٢٢	٣٣١	٢ ٩٣٤	-	-	-	٢	-	٢٠ ٢٥٨
بايوا غينيا الجديدة ^(٢٧)	٤ ٩٢٩	٤ ٥٨١	٩ ٥١٠	-	٤٤٥	-	-	-	-	-	٩ ٩٥٥
باراغواي	١٧٢	-	١٧٢	٤٥	٣٧	-	-	-	-	-	٢٠٩
بيرو	١ ٤٨٨	-	١ ٤٨٨	١٠٦	٣٧٩	-	-	-	-	-	١ ٨٦٧
الفلبين	٢٦٩	-	٢٦٩	٢٠	٢١٠	-	٦٣ ١٧٤	٢٥٤ ٨٤٨	٧ ١٣٨	٦٨	٣٢٥ ٧٠٧
بولندا	١٤ ٠٦٥	-	١٤ ٠٦٥	-	٣ ٣٠٣	-	-	-	١٠ ٨٢٥	-	٢٨ ١٩٣
البرتغال ^(٢٨)	٦٩٩	-	٦٩٩	-	٦٤١	-	-	-	١٤	-	١ ٣٥٤
قطر	١٢٠	-	١٢٠	١٢٠	١١٨	-	-	-	١ ٢٠٠	-	١ ٤٣٨
جمهورية كوريا	١ ٤٦٣	-	١ ٤٦٣	٢٢٣	٥ ٤٤٢	-	-	-	١٩٧	-	٧ ١٠٢
جمهورية مولدوفا	٤٤٦	-	٤٤٦	٤٤٦	١١٠	-	-	-	٥ ٠١٤	-	٥ ٥٧٠
رومانيا	٢ ٥٩٨	-	٢ ٥٩٨	٣١٤	٤٣٢	-	-	-	٢٤٠	-	٣ ٢٧٠
الاتحاد الروسي ^(٢٩)	٣١٤ ٥٠٦	-	٣١٤ ٥٠٦	٧ ٠٧٠	٢ ٠٨٨	٤	-	-	١٠١ ٨١٣	-	٤١٨ ٤١١
رواندا	١٤٤ ٧٣٧	-	١٤٤ ٧٣٧	١٤٤ ٧٣٧	٤١٤	٥ ٠٥٤	-	-	-	٩٦٨	١٥١ ١٧٣
سانت كيتس ونيفس	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
سانت لوسيا	١	-	١	١	١	-	-	-	-	-	٢

اللاجئون											
بلد/إقليم اللجوء ^(١)	اللاجئون ^(٢)	أشخاص في أوضاع شبيهة باللجوء ^(٣)	مجموع اللاجئين والأشخاص في أوضاع شبيهة باللجوء	ملتصقو اللجوء (الحالات المتعلقة) ^(٤)	لاجئون أعيادوا ^(٥)	أشخاص في أوضاع شبيهة بالتشرد ^(٦)	مشردون داخلياً/تساعدهم المفوضية، بمن فيه مشردون داخلياً أعيادوا ^(٧)	أشخاص ضمن ولاية المفوضية المتعلقة بحالات انعدام الجنسية ^(٨)	أشخاص آخرون تُعنى بهم المفوضية ^(٩)	مجموع الأشخاص موضع الاهتمام	
سانت فنسنت وجزر غرينادين	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
ساموا	-	-	-	٣	-	-	-	-	-	٣	
سان تومي وبرينسيبي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
المملكة العربية السعودية	١١٨	٧	١٢٥	١٢٥	٣٢	-	-	٧٠ ٠٠٠	-	٧٠ ١٥٧	
السنغال	١٤ ٣٩٢	-	١٤ ٣٩٢	١٤ ٣٩٢	٣ ١١٩	-	-	-	-	١٧ ٥١١	
صربيا وكوسوفو (قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩))	٣٥ ٣٣٢	-	٣٥ ٣٣٢	٧ ٣٨٣	١١٦	٣٢٨	٢٢٠ ٠٠٢	٥٤٥	-	٢٥٩ ٠٢٣	
سيراليون	٧٦٠	-	٧٦٠	٦٠٤	١٧	-	-	-	-	٧٧٧	
سنغافورة	-	-	-	-	-	-	-	-	١	١	
سانت مارتن (الجزء الألماني)	٣	-	٣	٣	٨	-	-	-	-	١١	
سلوفاكيا	٨٢٠	-	٨٢٠	-	١٧٣	-	-	١ ٥٢٣	٨٥	٢ ٦٠١	
سلوفينيا	٢٩٢	-	٢٩٢	-	١٠٣	-	-	٤	-	٣٩٩	
جزر سليمان	٣	-	٣	٣	-	-	-	-	-	٣	
الصومال	٨٠٨١	-	٨٠٨١	٨٠٨١	١٠ ١٢٠	٣٢ ٣٤٤	١ ١٣٣ ٠٠٠	٥ ٠٠٠	٨٦	١ ١٨٨ ٦٣١	
جنوب أفريقيا ^(٣٠)	١٢١ ٦٤٥	-	١٢١ ٦٤٥	١٢ ١٦٤	١ ٠٩٦ ٠٦٣	-	-	-	-	١ ٢١٧ ٧٠٨	
جنوب السودان ^(٣١)	٢٦٣ ٠١٦	-	٢٦٣ ٠١٦	٢٦٣ ٠١٦	٨٣٩	١٥٩	١ ٧٩٠ ٤٢٧	-	-	٢ ٠٥٤ ٤٤١	
إسبانيا ^(٣٢)	٥ ٧٩٨	-	٥ ٧٩٨	-	١١ ٠٢٠	-	-	٤٤٠	-	١٧ ٢٥٨	
سري لانكا ^(٣٣)	٧٨٤	-	٧٨٤	٧٨٤	٦٠٨	٨٥٢	٤٤ ٩٣٤	٨ ١١٢	-	٥٥ ٢٩٠	

اللاجئون

بلد/إقليم اللجوء ^(١)	اللاجئون ^(٢)	أشخاص في أوضاع شبيهة باللجوء ^(٣)	مجموع اللاجئين والأشخاص في أوضاع شبيهة باللجوء	من يحصلون على المساعدة من المفوضية	ملتصقو اللجوء (الحالات المتعلقة) ^(٤)	لاجئون أعيادوا ^(٥)	أشخاص في أوضاع شبيهة بالتشرد ^(٦)	مشردون داخلياً أعيادوا ^(٧)	أشخاص ضمن ولاية المفوضية المتعلقة بحالات انعدام الجنسية ^(٨)	أشخاص آخرون تُعنى بهم المفوضية ^(٩)	مجموع الأشخاص موضع الاهتمام
دولة فلسطين	-	-	-	-	-	١٢	-	-	-	-	١٢
السودان	٣٠٩ ٦٣٩	-	٣٠٩ ٦٣٩	٣٠٩ ٦٣٩	١٢ ٥٨١	٣٩ ٤٩٤	٣ ٢١٨ ٢٣٤	١٥٢ ٦٦٣	-	٣ ٣٥٥	٣ ٧٣٥ ٩٦٦
سورينام	١	-	١	١	٤	-	-	-	-	-	٥
سوازيلاند	٦٩٦	-	٦٩٦	١٨٥	٢٦٨	٧	-	-	-	٣	٩٧٤
السويد	١٦٩ ٥٢٠	-	١٦٩ ٥٢٠	-	١٥٧ ٠٤٦	-	-	-	٣١ ٠٦٢	-	٣٥٧ ٦٢٨
سويسرا	٧٣ ٣٣٦	-	٧٣ ٣٣٦	-	٣٢ ٧٠١	-	-	-	٦٩	-	١٠٦ ١٠٦
الجمهورية العربية السورية ^(٣٤)	٢١ ١١٣	-	٢١ ١١٣	٢١ ١١٣	٥ ٢٥١	١٨٩	٦ ٥٦٣ ٤٦٢	-	١٦٠ ٠٠٠	٣ ٥٥٤	٦ ٧٥٣ ٥٦٩
طاجيكستان	١ ٩٦٩	-	١ ٩٦٩	١٨٥	٢٨٨	-	-	-	١٩ ٤٦٩	٥٣	٢١ ٧٧٩
تايلند ^(٣٥)	٥٥ ١٤٥	٥٣ ١١٦	١٠٨ ٢٦١	١٠٨ ٢٦١	٨ ٢٧١	-	-	-	٤٤٣ ٨٦٢	٤٣٨	٥٦٠ ٨٣٢
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً	٥٣٠	١٧١	٧٠١	٧٠١	١٧	-	-	-	٦٦٧	-	١ ٣٨٥
تيمور - ليشتي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٦	٦
توغو	٢١ ٩٥٣	-	٢١ ٩٥٣	١٣ ٤٥١	٧٥٢	٧	-	-	-	-	٢٢ ٧١٢
توغا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ترينيداد وتوباغو	١١٤	-	١١٤	١١٤	٨٢	-	-	-	-	٥	٢٠١
تونس	٦٦٥	-	٦٦٥	٦٦٥	٩٠	-	-	-	-	٢	٧٥٧
تركيا ^(٣٦)	٢ ٥٤١ ٣٥٢	-	٢ ٥٤١ ٣٥٢	٢ ٤٩٩ ٥٩٣	٢١٢ ٤٠٨	-	-	-	٧٨٠	-	٢ ٧٥٤ ٥٤٠
تركمانستان	٢٦	-	٢٦	٢٦	-	-	-	-	٧ ١٢٥	-	٧ ١٥١

اللاجئون											
بلد/إقليم اللجوء ^(١)	اللاجئون ^(٢)	أشخاص في أوضاع شبيهة باللجوء ^(٣)	مجموع اللاجئين والأشخاص في أوضاع شبيهة باللجوء	ملتصقو اللجوء (الحالات المتعلقة) ^(٤)	لاجئون أعيادوا ^(٥)	أشخاص في أوضاع شبيهة بالتشرد ^(٦)	مشردون داخلياً/تساعدهم المفوضية، بمن فيه مشردون داخلياً أعيادوا ^(٧)	أشخاص ضمن ولاية المفوضية المتعلقة بحالات انعدام الجنسية ^(٨)	أشخاص آخرون تُعنى بهم المفوضية ^(٩)	مجموع الأشخاص موضع الاهتمام	
جزر تركس وكايكوس	٤	-	٤	-	-	-	-	-	-	٤	
أوغندا	٤٧٧ ١٨٧	-	٤٧٧ ١٨٧	٤٧٧ ١٨٧	٣٥ ٧٧٩	١ ١٩٢	-	-	١٨٠ ٠٠٠	٦٩٤ ١٥٨	
أوكرانيا ^(٣٧)	٣ ٢٧٣	-	٣ ٢٧٣	٥٧٤	٦ ٥٠٢	١	١ ٦٠٠ ٠٠٠	٣٥ ٢٢٨	-	١ ٦٤٥ ٠٠٤	
الإمارات العربية المتحدة	٦٦٣	-	٦٦٣	٦٦٣	٤٢١	-	-	-	-	١ ٠٨٤	
المملكة المتحدة	١٢٣ ٠٦٧	-	١٢٣ ٠٦٧	-	٤٥ ٨٧٠	-	-	٤١	-	١٦٨ ٩٧٨	
جمهورية تنزانيا المتحدة	٢١١ ٨٤٥	-	٢١١ ٨٤٥	١٨٩ ٦١٨	٢ ١٥٠	-	-	-	١٦٨ ٦٢٥	٣٨٢ ٦٢٠	
الولايات المتحدة الأمريكية ^(٣٨)	٢٧٣ ٢٠٢	-	٢٧٣ ٢٠٢	-	٢٨٦ ١٦٨	-	-	-	-	٥٥٩ ٣٧٠	
أوروغواي	٣٠١	-	٣٠١	١٠٦	٧٩	-	-	-	-	٣٨٠	
أوزبكستان ^(٣٩)	١٠٧	-	١٠٧	١٠٧	-	-	-	٨٦ ٧٠٣	-	٨٦ ٨١٠	
فانواتو	-	-	-	-	١	-	-	-	-	١	
فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	٦ ٦٩٤	١٦٧ ٠٦٠	١٧٣ ٧٥٤	٣٤ ٥٧٨	٢٣٥	-	-	-	-	١٧٣ ٩٨٩	
فيتيت نام	-	-	-	-	-	-	-	١١ ٠٠٠	-	١١ ٠٠٠	
اليمن	٢٦٧ ١٧٣	-	٢٦٧ ١٧٣	١١٧ ٤٤١	٩ ٨٦٦	-	٢ ٥٣٢ ٠٣٢	-	١٧	٢ ٨٠٩ ٠٨٨	
زامبيا	٢٦ ٤٤٧	-	٢٦ ٤٤٧	٢٦ ٤٤٧	٢ ٤١١	-	-	-	٢٣ ٣٢١	٥٢ ١٧٩	
زيمبابوي ^(٤٠)	٦ ٩٥٠	-	٦ ٩٥٠	٦ ٩٥٠	٢٥٩	٣١	-	٣٠٠ ٠٠٠	٣ ٣٨٤	٣١٠ ٦٢٤	
المجموع	١٥ ٤٨٣ ٨٩٣	٦٣٧ ٥٣٤	١٦ ١٢١ ٤٢٧	١٢ ٢٨٢ ٧٩٢	٣ ٢١٩ ٩٤١	٢٠١ ٤١٥	٣٧ ٤٩٤ ١٧٢	٣ ٦٨٧ ٧٢٩	٨٧٠ ٧٤٠	٦٣ ٩١٢ ٧٣٨	
مكاتب المفوضية											
- وسط أفريقيا والبحيرات الكبرى	١ ١٧٣ ٣٨٩	١٥ ٨٥٢	١ ١٨٩ ٢٤١	١ ٠٥٨ ٢٢٣	١٨ ٤٦٨	٣٥ ٢٣٧	١ ٨٨٩ ١٦١	١ ٠١٤ ٨٩٣	١ ٣٠٢	١٨٧ ٥٧٧	٤ ٣٣٥ ٨٧٩

اللاجئون

بلد/إقليم اللجوء ^(١)	اللاجئون ^(٢)	أشخاص في أوضاع شبيهة باللجوء ^(٣)	مجموع اللاجئين والأشخاص في أوضاع شبيهة باللجوء	من يحصلون على المساعدة من المفوضية	ملتصقو (الحالات المتعلقة) ^(٤)	لاجئون أعيدوا ^(٥)	أشخاص في أوضاع شبيهة بالتشرد ^(٦)	مشردون داخلياً/تساعدهم المفوضية، بمن فيه	أشخاص ضمن ولاية المفوضية المتعلقة بحالات انعدام الجنسية ^(٨)	أشخاص آخرون تُعنى بهم المفوضية ^(٩)	مجموع الأشخاص موضع الاهتمام
شرق أفريقيا والقرن الأفريقي	٢ ٧٣٩ ٣٧٥	-	٢ ٧٣٩ ٣٧٥	٢ ٧٣٩ ٣٧٥	١٠٦ ٩٥٩	٧٤ ٤٦٧	٦ ١٩٣ ٦٦٠	١٥٧ ٦٦٣	٢٠ ٠٠٠	٢٣٤ ٣٨١	٩ ٥٢٦ ٥٠٥
أفريقيا الجنوبية	١٨٩ ٨٤٢	-	١٨٩ ٨٤٢	٦١ ٩٦٧	١ ١٥٩ ٧٠٢	٤ ٦٩٨	-	-	٣٠٠ ٠٠٠	٢٨ ٤١٤	١ ٦٨٢ ٦٥٦
أفريقيا الغربية	٢٩٤ ٩٥٣	-	٢٩٤ ٩٥٣	٢٨٦ ٢٩٥	٧ ٨٨٥	١٦ ٣٧٥	٢ ٦٨٠ ٠٦١	٥٣ ٩٥٠	٧٠٠ ١١٦	٧١ ٥٣٦	٣ ٨٢٤ ٨٧٦
مجموع أفريقيا	٤ ٣٩٧ ٥٥٩	١٥ ٨٥٢	٤ ٤١٣ ٤١١	٤ ١٤٥ ٨٦٠	١ ٢٩٣ ٠١٤	١٣٠ ٧٧٧	١٠ ٧٦٢ ٨٨٢	١ ٢٢٦ ٥٠٦	١ ٠٢١ ٤١٨	٥٢١ ٩٠٨	١٩ ٣٦٩ ٩١٦
آسيا والمحيط الهادئ	٣ ٥٥١ ٩٣٧	٢٧٨ ٣١٨	٣ ٨٣٠ ٢٥٥	٣ ٠٨٦ ٥٧٠	١٣٤ ٦١٣	٦٢ ٢٥٠	٢ ٨٧٩ ٦١١	١ ٠٨٨ ٥١٦	١ ٥٦٣ ٣٣٨	٢٣١ ٤٦٥	٩ ٧٩٠ ٠٤٨
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٢ ٦٧٥ ٤٠٨	٦٤ ١٤٦	٢ ٧٣٩ ٥٥٤	٢ ٤٥١ ٣١٧	١٤٢ ٣٧١	٦ ١٢٦	١٣ ٩٣٣ ٦٥٠	١ ٧٤٧	٣٧٤ ٢٣٧	٨ ٨٤٠	١٧ ٢٠٦ ٥٢٥
أوروبا	٤ ٣٦٢ ٦٠٥	٢٨ ٨١٤	٤ ٣٩١ ٤١٩	٢ ٥٥٥ ٥٥٢	١ ٢٩٩ ٢٤٦	٤٦٨	٢ ٨٠٤ ٩٦٢	٥٤٥	٥٩٢ ١٥١	٨٣ ٤١٤	٩ ١٧٢ ٢٠٥
الأمريكتين	٤٩٦ ٣٨٤	٢٥٠ ٤٠٤	٧٤٦ ٧٨٨	٤٣ ٤٩٣	٣٥٠ ٦٩٧	١ ٧٩٤	٧ ١١٣ ٠٦٧	-	١٣٦ ٥٨٥	٢٥ ١١٣	٨ ٣٧٤ ٠٤٤
المجموع	١٥ ٤٨٣ ٨٩٣	٦٣٧ ٥٣٤	١٦ ١٢١ ٤٢٧	١٢ ٢٨٢ ٧٩٢	٣ ٢١٩ ٩٤١	٢٠١ ٤١٥	٣٧ ٤٩٤ ١٧٢	٢ ٣١٧ ٣١٤	٣ ٦٨٧ ٧٢٩	٨٧٠ ٧٤٠	٦٣ ٩١٢ ٧٣٨
الأقاليم الرئيسية للأمم المتحدة											
أفريقيا	٤ ٧٦٩ ٥١٣	٤١ ٨٥٢	٤ ٨١١ ٣٦٥	٤ ٤٤٣ ٨٠٩	١ ٣٦٧ ٤٠٩	١٣٠ ٧٨١	١١ ١٩٧ ٧٥١	١ ٢٢٦ ٥٠٦	١ ٠٢١ ٤٤٠	٥٢١ ٩١٠	٢٠ ٢٧٧ ١٦٢
آسيا	٨ ٣٦٦ ٠٠٠	٣٢٨ ٥٦٢	٨ ٦٩٤ ٥٦٢	٧ ٧٥٠ ٧٥٣	٣٩٦ ٦٦٢	٦٨ ٣٧٢	١٧ ٢٦٥ ٠٢٨	١ ٠٩٠ ٢٦٣	١ ٩٤٢ ٨٥٦	٢٤٦ ٣٠٣	٢٩ ٧٠٤ ٠٤٦
أوروبا	١ ٨٠٨ ٢٨٩	١٢ ١٣٥	١ ٨٢٠ ٤٢٤	٤٤ ٧١٩	١ ٠٨٣ ٥٦٧	٤٦٨	١ ٩١٨ ٣٢٦	٥٤٥	٥٨٦ ٨٤٨	٧٧ ٤١٤	٥ ٤٨٧ ٥٩٢
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٨٧ ٢٩٤	٢٥٠ ٤٠٤	٣٣٧ ٦٩٨	٤٣ ٤٩٣	٤٤ ٨٨٧	١ ٧٩٤	٧ ١١٣ ٠٦٧	-	١٣٦ ٥٨٥	٢٥ ١١٣	٧ ٦٥٩ ١٤٤
أمريكا الشمالية	٤٠٩ ٠٩٠	-	٤٠٩ ٠٩٠	-	٣٠٥ ٨١٠	-	-	-	-	-	٧١٤ ٩٠٠
أوقيانوسيا	٤٣ ٧٠٧	٤ ٥٨١	٤٨ ٢٨٨	١٨	٢١ ٦٠٦	-	-	-	-	-	٦٩ ٨٩٤
المجموع	١٥ ٤٨٣ ٨٩٣	٦٣٧ ٥٣٤	١٦ ١٢١ ٤٢٧	١٢ ٢٨٢ ٧٩٢	٣ ٢١٩ ٩٤١	٢٠١ ٤١٥	٣٧ ٤٩٤ ١٧٢	٢ ٣١٧ ٣١٤	٣ ٦٨٧ ٧٢٩	٨٧٠ ٧٤٠	٦٣ ٩١٢ ٧٣٨

ملاحظة:

- البيانات مقدمة عموماً من قبل الحكومات استناداً إلى التعاريف والأساليب الخاصة بجمعها.
- وضع علامة (-) يعني أن القيمة هي "صفر" أو غير متاحة أو غير منطبقة. وجميع البيانات مؤقتة وقابلة للتغيير.
- (١) بلد أو إقليم اللجوء أو الإقامة.
 - (٢) الأشخاص المعترف بهم كلاجئين بموجب اتفاقية عام ١٩٥١/بروتوكول ١٩٦٧ أو اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام ١٩٦٩، وفقاً للنظام الأساسي لمفوضية اللاجئين، والأشخاص الذين منحوا شكلاً تكميلياً من أشكال الحماية والأشخاص الذين حصلوا على حماية مؤقتة. وفي حال عدم توفر الأرقام من الحكومة، قُدرت المفوضية الأرقام في العديد من الدول الصناعية استناداً إلى الاعتراف بطلبات اللجوء الفردية خلال عشر سنوات.
 - (٣) هذه الفئة ذات طابع وصفي وتشمل مجموعات الأفراد الموجودين خارج بلدانهم ويواجهون مخاطر تتعلق بالحماية مشابهة لتلك التي يتعرض لها اللاجئون، غير أن مركز اللاجئين لم يتأكد بالنسبة لهم لأسباب عملية أو غيرها من الأسباب.
 - (٤) الأشخاص الذين لا تزال طلبات اللجوء التي قدموها معلقة في أي مرحلة من مراحل اللجوء.
 - (٥) اللاجئين الذين عادوا إلى أوطانهم خلال عام ٢٠١٥. المصدر: بلد المنشأ وبلد اللجوء.
 - (٦) الأشخاص المشردون داخلياً في بلدانهم ويحصلون على الحماية/المساعدة من المفوضية. كما تشمل الفئة الأشخاص في الأوضاع الشبيهة بالتشرد الداخلي. وهذه الفئة ذات طابع وصفي وتشمل مجموعات الأشخاص الموجودين في بلدانهم أو أماكن إقامتهم المعهودة لكنهم يواجهون مخاطر مشابهة لتلك التي يواجهها المشردون داخلياً، لكنهم لأسباب عملية أو غيرها لا يحصلون على الحماية بهذه الصفة.
 - (٧) مشردون داخلياً تحميهم/تساعدهم المفوضية عادوا إلى أوطانهم في عام ٢٠١٥.
 - (٨) تشير هذه الفئة إلى الأشخاص الذين لا يعتبرون مواطنين من جانب أي دولة بموجب قوانينها. وتشير أيضاً إلى الأشخاص المشمولين بولاية المفوضية المتعلقة بانعدام الجنسية لأن هذا الوصف ينطبق عليهم بموجب هذا التعريف الدولي، غير أن البيانات المقدمة من بعض البلدان تشمل أيضاً الأشخاص غير محددتي الجنسية. انظر المرفق ٧ على الرابط <http://www.unhcr.org/statistics/15-WRD-table-7.xls>، للمزيد من المعلومات.
 - (٩) تشير هذه الفئة إلى الأشخاص الذين لا يقعون مباشرة في أي من الفئات الأخرى وقد يحصلون على الحماية/المساعدة من المفوضية. وقد تكون هذه الأنشطة قائمة على أساس إنساني أو أي أساس آخر.
 - (١٠) وفقاً لحكومة الجزائر، يوجد حوالي ١٦٥ ٠٠٠ لاجئ صحراوي في معسكرات تندوف.
 - (١١) تستند أرقام ملتمسي اللجوء المقدمة من الحكومة الأسترالية إلى عدد الطلبات المقدمة للحصول على تأشيرات حماية.
 - (١٢) يشمل مجتمع اللاجئين ٢٠٠ ٠٠٠ شخص من ميانمار في أوضاع شبيهة باللجوء. وتقدر حكومة بنغلاديش عددهم بين ٣٠٠ ٠٠٠ و ٥٠٠ ٠٠٠ شخص.
 - (١٣) يتمتع مجتمع اللاجئين الفيتناميين البالغ عددهم ٣٠٠ ٠٠٠ بمستوى اندماج جيد ويحصلون في الواقع على الحماية من الحكومة الصينية.
 - (١٤) انتهت مساعدة المفوضية للمشردين في قبرص في عام ١٩٩٩. لمزيد من المعلومات، راجع الموقع الشبكي لمركز رصد التشرد الداخلي.
 - (١٥) عدد اللاجئين الروانديين في جمهورية الكونغو الديمقراطية قابل للتغيير استناداً إلى عملية التسجيل الجارية وعدد اللاجئين المقدم من حكومة الكونغو الديمقراطية هو ٢٤٥ ٠٠٠ لاجئ.
 - (١٦) لا يشمل التقدير المنقح، وهو ١٣٣ ٧٧٠ شخصاً عديم الجنسية، سوى الأشخاص المولودين في البلد لأبوين مولودين في الخارج. ولا يشمل الأفراد المولودين في البلد إذا كان أحد الوالدين مولوداً في الخارج والآخر في الجمهورية الدومينيكية، كما هو الحال بالنسبة للرقم المذكور سابقاً وهو ٢١٠ ٠٠٠. ولا يشمل هذا التقدير الأجيال اللاحقة من الأشخاص ذوي الأصل

الأجنبي، لعدم توفر أية بيانات سكانية موثوقة من مجموعات سكانية غير أفراد الجيل الأول. وعليه فإن هذا التقدير لا يشمل جميع الأشخاص الذين لا يحملون جنسية في البلد. وسيعدل ذلك عندما تصبح البيانات الرسمية متاحة بشأن عدد الأفراد الذين توصلوا إلى حل فعلي بشأن جنسيتهم.

- (١٧) تعود جميع الأرقام إلى نهاية عام ٢٠١٤ إلا فيما يتعلق باللاجئين.
- (١٨) الأشخاص المسجلون على أنهم عديمو الجنسية يتمتعون جميعهم تقريباً بالإقامة الدائمة ولديهم حقوق أكثر مما هو وارد في اتفاقية عام ١٩٥٤ المتعلقة بعديمي الجنسية.
- (١٩) تعود جميع أرقام اللاجئين إلى نهاية عام ٢٠١٤.
- (٢٠) يشير عدد الأشخاص عديمي الجنسية إلى الأشخاص الذين لا يحملون أي جنسية وهم مولودون في الجمهورية الدومينيكية قبل كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ وحددتهم المفوضية في هايتي خلال الفترة المشمولة بالتقرير.
- (٢١) في انتظار دراسة أكثر دقة بشأن عديمي الجنسية في العراق، عُدل تقدير عديمي الجنسية في العراق لتجسيد الخفض في حالة انعدام الجنسية بفضل القانون ٢٦ لعام ٢٠٠٦، الذي يتيح لعديمي الجنسية طلب الجنسية في ظروف معينة.
- (٢٢) أرقام تقريبية وضعتها المفوضية.
- (٢٣) يشمل ٣٣ ٢٠٠ لاجئ عراقي سجلتهم المفوضية في الأردن. وتقدر الحكومة عدد العراقيين بحوالي ٤٠٠ ٠٠٠ في نهاية آذار/مارس ٢٠١٥. ويشمل هذا العدد لاجئين وفيات أخرى من العراقيين.
- (٢٤) يتعلق هذا الرقم بالأشخاص المشمولين بقانونين مختلفين. ١٧٨ منهم يشملهم قانون جمهورية لاتفيا المتعلق بعديمي الجنسية، المؤرخ ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٤، والذي حل محل القانون المتعلق بالأشخاص عديمي الجنسية في جمهورية لاتفيا المؤرخ ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٩، وهو يحدد الوضع القانوني للأشخاص الذين لا يعتبرون مواطنين بموجب تشريع أي دولة ولم يُحدد وضعهم بموجب القانون المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٥ (المشار إليه أدناه). وهناك ٢٥٢ ٠١٧ شخصا مشمولاً بهذا الجدول ينطبق عليهم قانون جمهورية لاتفيا المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٥ المتعلق بوضع مواطني الاتحاد السوفييتي السابق الذين لا يتمتعون بالمواطنة في لاتفيا أو أي دولة أخرى وتم منحهم وضع قانوني مؤقت بوصفهم مقيمين بصورة دائمة (غير مواطنين)، الأمر الذي يمنحهم مجموعة من الحقوق والواجبات تفوق عموماً الحقوق الأساسية الواردة في اتفاقية عام ١٩٥٤ المتعلقة بأوضاع عديمي الجنسية. ويتمتع غير المواطنين بالحق في الإقامة في لاتفيا بحكم القانون والحق في الحصول على الجنسية من خلال التسجيل و/أو التجنس (بحسب السن). وقد اتخذت الحكومة اللاتفية عدداً من التدابير لتيسير حصولهم على الجنسية؛ لكن بعض غير المواطنين احتاروا عدم مواصلة عملية التجنس. وربما حصل بعضهم على جنسية غير الجنسية اللاتفية؛ لكن في ظل غياب بيانات موثوقة في هذا الصدد، تدرج المفوضية في تقاريرها الإحصائية العدد الإجمالي لغير المواطنين الذي أبلغت عنه لاتفيا.
- (٢٥) يستند عدد الأشخاص عديمي الجنسية إلى تقديرات مستمدة من عملية المسح التي جرت عام ٢٠١٤. ولا يشمل ما يقدر بحوالي ٩٢١ ١٥١ شخصا من المشردين داخلياً عديمي الجنسية، والأشخاص في أوضاع شبيهة بالتشرد الداخلي، المشمولين أيضاً بولاية المفوضية الخاصة بانعدام الجنسية لأنهم مشمولون أصلاً بالأرقام المتعلقة بالمشردين داخلياً. ويقدر الرقم في ولاية راخين بحوالي مليون شخص تقريباً.
- (٢٦) تشير دراسات مختلفة إلى أن عدداً كبيراً من الأشخاص لا يحملون بطاقات مواطنة في نيبال. ومع أن هؤلاء الأشخاص ليسوا بالضرورة عديمي الجنسية، تعمل المفوضية بصورة وثيقة مع حكومة نيبال والشركاء من أجل معالجة هذه المسألة.
- (٢٧) تشير أعداد اللاجئين إلى نهاية عام ٢٠١٤.
- (٢٨) جميع الأرقام تشير إلى نهاية عام ٢٠١٤.
- (٢٩) يشير الرقم المتعلق بعديمي الجنسية إلى أرقام إحصاء عام ٢٠١٠ الذي عُدل ليوضح عدد الذين حصلوا على الجنسية في الفترة من ٢٠١١-٢٠١٥. ويشمل هذا الرقم ٨٨١ ١٢ شخصاً عديمي الجنسية يحملون تصريح إقامة مؤقت أو دائم.

- (٣٠) أدى تعديل لأرقام نهاية عام ٢٠١٤، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بعدد طلبات اللجوء المستأنفة وتلك التي تنتظر المراجعة إلى رقم أكبر بكثير من ملتمسي اللجوء المبلغ عنهم في جنوب أفريقيا عام ٢٠١٥. والجدير بالذكر أن الإطار القانوني الحالي في جنوب أفريقيا لا يتيح سحب طلبات اللجوء المقدمة (سواء كانت صريحة أو ضمنية).
- (٣١) يشمل عدد المشردين داخلياً في جنوب السودان ١٠٥ ٠٠٠ يعانون من حالات شبيهة بالتشرد الداخلي.
- (٣٢) يشير عدد اللاجئين إلى نهاية عام ٢٠١٤.
- (٣٣) تجري السلطات المركزية مراجعة للإحصاءات المتعلقة بما تبقى من المشردين داخلياً في نهاية العام، رغم أن هذه الإحصاءات قدمتها السلطات الحكومية على مستوى المقاطعات. وحال الانتهاء من هذه المراجعة، ستعدل الإحصاءات بناءً عليها.
- (٣٤) الرقم هو تقدير الحكومة لأعداد اللاجئين العراقيين وعديمي الجنسية في الجمهورية العربية السورية. وسجلت المفوضية ١٨ ٣٠٠ عراقي في نهاية عام ٢٠١٥ يحصلون على المساعدة منها.
- (٣٥) أعداد عديمي الجنسية محدثة من جانب الحكومة الملكية التايلندية. ومن بين أسباب التراجع منح الجنسية التايلندية لأكثر من ١٨ ٠٠٠ شخص عديم الجنسية في السنوات الثلاث الماضية.
- (٣٦) هذا الرقم هو تقدير الحكومة لعدد اللاجئين السوريين في تركيا.
- (٣٧) يشمل عدد المشردين داخلياً في أوكرانيا ٨٠٠ ٠٠٠ شخص يعانون أوضاعاً شبيهة بالتشرد الداخلي.
- (٣٨) عدد اللاجئين في الولايات المتحدة الأمريكية قيد المراجعة حالياً، وقد يؤدي ذلك إلى تعديله مستقبلاً.
- (٣٩) عدد الأشخاص عديمي الجنسية يشير إلى الأشخاص الحاصلين على الإقامة الدائمة التي أبلغت عنهم الحكومة في عام ٢٠١٠. ولا توجد معلومات عن الفئات الأخرى من عديمي الجنسية.
- (٤٠) عدد عديمي الجنسية هو تقدير يخضع للمراجعة حالياً.

المصادر: المفوضية/الحكومات.

الجدول ٢

ميزانية ونفقات المفوضية لعام ٢٠١٥
(بدولارات الولايات المتحدة)

	الركنية ٤	الركنية ٣	الركنية ٢	الركنية ١		
المنطقة الفرعية/المنطقة	دفتر الأستاذ العام	برنامج اللاجئين	برنامج عملي الجنسية	مشاريع إعادة الإدماج	مشاريع المشردين داخلياً	المجموع
غرب أفريقيا	الميزانية	٢٢٩ ٧٠٠ ٩٤٦	٥ ٩٢٥ ٣٨٦	١٨ ٦٧١ ٦١٦	٣٨ ٥٤٨ ٣٨٧	٢٩٢ ٨٤٦ ٣٣٤
	النفقات	٩٩ ٣١٢ ٩٠٠	٣ ٢٤٠ ٢٩٤	٦ ١٧٦ ٧٢٨	١٤ ٢١٩ ٩٣٧	١٢٢ ٩٤٩ ٨٥٩
شرق أفريقيا والقرن الأفريقي	الميزانية	١ ٣٨٥ ٧٥٠ ٦٧١	١١ ٥٩٩ ٨١٠	١٧ ٠٣١ ٣٣٠	٢٩٤ ٠٢٤ ٧٥١	١ ٧٠٨ ٤٠٦ ٥٦٣
	النفقات	٥٨٣ ٧٦٠ ٠٨٩	٣ ٤٨٢ ٤٨٦	٧ ٧٢٩ ٠٦٦	٦٥ ٥٣٧ ٩٧٤	٦٦٠ ٥٠٩ ٦١٥
وسط أفريقيا والبحيرات الكبرى	الميزانية	٥٠٥ ٤٤٠ ٩٣٨	٣ ٧٣٠ ١٦٤	٥٤ ٥٨٧ ٦٠٨	١٣٥ ٧٤٢ ٣٧٦	٦٩٩ ٥٠١ ٠٨٥
	النفقات	٢١٨ ٤١٠ ٣٩١	١ ٠٦٤ ٧٩٨	١٧ ٤١٣ ٥٦٦	٣٧ ٣٥١ ٠٥٤	٢٧٤ ٢٣٩ ٨٠٩
الجنوب الأفريقي	الميزانية	٧٢ ٣٢٢ ٧٣٧	١ ٤٨١ ٩٤٥	صفر	٥٣٣ ٤٢١	٧٤ ٣٣٨ ١٠٤
	النفقات	٣٨ ٧٠٥ ٧٧٨	٨١٢ ٥٠٩	صفر	٤٨٤ ٩٢٨	٤٠ ٠٠٣ ٢١٥
المجموع الفرعي لأفريقيا	الميزانية	٢ ١٩٣ ٢١٥ ٢٩٢	٢٢ ٧٣٧ ٣٠٥	٩٠ ٢٩٠ ٥٥٤	٤٦٨ ٨٤٨ ٩٣٥	٢ ٧٧٥ ٠٩٢ ٠٨٦
	النفقات	٩٤٠ ١٨٩ ١٥٧	٨ ٦٠٠ ٠٨٧	٣١ ٣١٩ ٣٦٠	١١٧ ٥٩٣ ٨٩٣	١ ٠٩٧ ٧٠٢ ٤٩٧
الشرق الأوسط	الميزانية	١ ١٦٩ ٤٠٣ ٧٨٣	٣ ٨٩٧ ٩٩٤	٣٥ ٧٦٣ ٧٨٨	٧٤٤ ٨٢٦ ٦٥٠	١ ٩٥٣ ٨٩٢ ٢١٥
	النفقات	٧١٥ ٣٦٦ ١٨٤	٢ ١٦٨ ٠٩٤	١١ ٣٢٩ ٦٢٠	٣٣٠ ٣٧٠ ٣٦٣	١ ٠٥٩ ٢٣٤ ٢٦٠
شمال أفريقيا	الميزانية	١٨١ ١٩٨ ٧٥٧	٥٠ ٠٠٠	صفر	٢ ٢١٨ ٠٤٦	١٨٣ ٤٦٦ ٨٠٣
	النفقات	٩٠ ٦١٢ ٩٢٥	٣١ ٦٢١	صفر	١ ٨٣٤ ٦٣٩	٩٢ ٤٧٩ ١٨٥
المجموع الفرعي لشمال أفريقيا والشرق الأوسط	الميزانية	١ ٣٥٠ ٦٠٢ ٥٣٩	٣ ٩٤٧ ٩٩٤	٣٥ ٧٦٣ ٧٨٨	٧٤٧ ٠٤٤ ٦٩٦	٢ ١٣٧ ٣٥٩ ٠١٧
	النفقات	٨٠٥ ٩٧٩ ١٠٩	٢ ١٩٩ ٧١٥	١١ ٣٢٩ ٦٢٠	٣٣٢ ٢٠٥ ٠٠١	١ ١٥١ ٧١٣ ٤٤٥

المنطقة الفرعية/المنطقة	دفتر الأستاذ العام	الركيزة ١	الركيزة ٢	الركيزة ٣	الركيزة ٤	
		برنامج اللاجئين	برنامج علمي الجنسية	مشاريع إعادة الإدماج	مشاريع المشردين داخلياً	المجموع
جنوب غرب آسيا	الميزانية	١٩٨ ٠٦٤ ٩٥٥	٣٠٤ ٢٤١	١٠٦ ٥٣٨ ٧١٦	٥٥ ٢٦٢ ٣٨٧	٣٦٠ ١٧٠ ٢٩٨
	النفقات	٩٢ ١١٤ ٧٩٠	٢٠٦ ٠٩٨	٣٦ ٥٧١ ٧٥٧	٢٧ ٦٥٧ ٨٣٠	١٥٦ ٥٥٠ ٤٧٦
وسط آسيا	الميزانية	٩٠١٩ ٤٢٩	٣ ٩٩٢ ٦٣٠	صفر	١ ٦٥٧ ٥٤٦	١٤ ٦٦٩ ٦٠٥
	النفقات	٥ ٢٦٣ ٤٨٨	٣ ١٣٨ ١٠٩	صفر	١ ٢٦٣ ٥٣٢	٩ ٦٦٥ ١٢٩
جنوب آسيا	الميزانية	٣٠ ٤١٤ ٧٠٣	٢٠١٥ ٧٢٣	٢ ٥٢٣ ٤٧٧	٥ ٢٠١ ٨٥٤	٤٠ ١٥٥ ٧٥٦
	النفقات	١٥ ٦٦٠ ٧٢٦	٤٧٨ ٤٧٧	٤٩٣ ٣٢٤	٤ ٨٩٢ ٢٨٤	٢١ ٥٢٤ ٨١٢
جنوب شرق آسيا	الميزانية	١١٤ ٠١٤ ٢٠٤	٢٠ ٤٠٧ ٢٢٥	صفر	٣٤ ٩٢٦ ٨٣٨	١٦٩ ٣٤٨ ٢٦٧
	النفقات	٤٣ ٦٦٤ ٢٠٩	٦ ٥٧٦ ٢٤٠	صفر	٩ ٣٠٢ ٠١٥	٥٩ ٥٤٢ ٤٦٤
منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ	الميزانية	١١ ٩٥١ ٩٩٦	٤٢٥ ٧٤٦	صفر	صفر	١٢ ٣٧٧ ٧٤٢
	النفقات	٨ ٨٦٥ ٥٠١	٢٨٠ ٨٠١	صفر	صفر	٩ ١٤٦ ٣٠٢
المجموع الفرعي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ	الميزانية	٣٦٣ ٤٦٥ ٢٨٧	٢٧ ١٤٥ ٥٦٥	١٠٩ ٠٦٢ ١٩٣	٩٧ ٠٤٨ ٦٢٤	٥٩٦ ٧٢١ ٦٦٩
	النفقات	١٦٥ ٥٦٨ ٧١٥	١٠ ٦٧٩ ٧٢٤	٣٧ ٠٦٥ ٠٨٢	٤٣ ١١٥ ٦٦١	٢٥٦ ٤٢٩ ١٨٢
أوروبا الشرقية	الميزانية	٣٧٠ ٤٨٦ ٥٠٦	٢ ٧٥٠ ٧٤٤	صفر	٤٦ ٨٤٩ ٤١٩	٤٢٠ ٠٨٦ ٦٧٠
	النفقات	٩٨ ١٥٦ ٤٢٨	١ ١٤٢ ٧٦١	صفر	٢٧ ٩٧١ ٧٤٨	١٢٧ ٢٧٠ ٩٣٧
جنوب شرق أوروبا	الميزانية	٢٨ ٦١٢ ٤٧٣	٣ ٨٤٤ ٢٠٧	٥ ٧٩٣ ٣٠٦	٢٢ ٧٥٥ ٦٨٢	٦١ ٠٠٥ ٦٦٧
	النفقات	٢٠ ٢٤٠ ٩٣٣	٢ ٣٢٣ ٣٦٩	٢ ٠٢٧ ٧٦٠	٩ ٧١٩ ٦٢٤	٣٤ ٣١١ ٦٨٦
شمال وغرب وجنوب أوروبا	الميزانية	١٠٤ ٦٠٣ ٩٣٩	٥ ١٢٧ ٢١١	١ ١٩١ ١٦٣	صفر	١١٠ ٩٢٢ ٣١٤
	النفقات	٧٧ ٨٦٣ ٦٨٧	٣ ٢٤٣ ٢٢٩	١ ٠٥٣ ١٦٧	صفر	٨٢ ١٦٠ ٠٨٣
المجموع الفرعي لأوروبا	الميزانية	٥٠٣ ٧٠٢ ٩١٩	١١ ٧٢٢ ١٦٣	٦ ٩٨٤ ٤٦٩	٦٩ ٦٠٥ ١٠١	٥٩٢ ٠١٤ ٦٥٠
	النفقات	١٩٦ ٣٦١ ٠٤٨	٦ ٧٠٩ ٣٥٩	٣ ٠٨٠ ٩٢٧	٣٧ ٦٩١ ٣٧٢	٢٤٣ ٧٤٢ ٧٠٦
أمريكا الشمالية ومنطقة البحر الكاريبي	الميزانية	١٢ ٩٥٢ ٧٣٧	٩ ٠٣١ ٢١٩	صفر	صفر	٢١ ٩٨٣ ٩٥٦
	النفقات	٦ ٢٢٤ ٤٢٧	٢ ٩٣٦ ٩٥٦	صفر	صفر	٩ ١٦١ ٣٨٢

المنطقة الفرعية/المنطقة	دفتر الأستاذ العام	برنامج اللاجئين	برنامج عدلي الجنسية	مشاريع إعادة الإدماج	مشاريع المشردين داخلياً	المجموع
أمريكا اللاتينية	الميزانية	٦٣ ٩٧٤ ٦٣٨	١ ١٠٨ ٧٧٢	صفر	٣٠ ٣٦٠ ٧٦٥	٩٥ ٤٤٤ ١٧٥
	النفقات	٣٤ ٣٠٠ ٣٩١	٩٧٦ ٥٧١	صفر	١٤ ٦٤٢ ١٦٩	٤٩ ٩١٩ ١٣١
المجموع الفرعي للأمريكتين	الميزانية	٧٦ ٩٢٧ ٣٧٥	١٠ ١٣٩ ٩٩١		٣٠ ٣٦٠ ٧٦٥	١١٧ ٤٢٨ ١٣١
	النفقات	٤٠ ٥٢٤ ٨١٨	٣ ٩١٣ ٥٢٧		١٤ ٦٤٢ ١٦٩	٥٩ ٠٨٠ ٥١٤
المجموع الفرعي للأنشطة الميدانية	الميزانية	٤ ٤٨٧ ٩١٣ ٤١٢	٧٥ ٦٩٣ ٠١٧	٢٤٢ ١٠١ ٠٠٣	١ ٤١٢ ٩٠٨ ١٢٠	٦ ٢١٨ ٦١٥ ٥٥٤
	النفقات	٢ ١٤٨ ٥٢٢ ٨٤٧	٣٢ ١٠٢ ٤١١	٨٢ ٧٩٤ ٩٨٩	٥٤٥ ٢٤٨ ٠٩٧	٢ ٨٠٨ ٦٦٨ ٣٤٥
البرامج العالمية	الميزانية	٣١٥ ٠٩٨ ٧٧٧	صفر	صفر	صفر	٣١٥ ٠٩٨ ٧٧٧
	النفقات	٢٦٦ ٤٦٧ ٩٩٩	صفر	صفر	صفر	٢٦٦ ٤٦٧ ٩٩٩
المقر	الميزانية	٢٣٠ ١٧١ ٢٣١	صفر	صفر	صفر	٢٣٠ ١٧١ ٢٣١
	النفقات	٢١٣ ٠٠٣ ٩٠٥	صفر	صفر	صفر	٢١٣ ٠٠٣ ٩٠٥
المجموع الفرعي للأنشطة المبرمجة	الميزانية	٥ ٠٣٣ ١٨٣ ٤٢٠	٧٥ ٦٩٣ ٠١٧	٢٤٢ ١٠١ ٠٠٣	١ ٤١٢ ٩٠٨ ١٢٠	٦ ٧٦٣ ٨٨٥ ٥٦١
	النفقات	٢ ٦٢٧ ٩٩٤ ٧٥١	٣٢ ١٠٢ ٤١١	٨٢ ٧٩٤ ٩٨٩	٥٤٥ ٢٤٨ ٠٩٧	٣ ٢٨٨ ١٤٠ ٢٤٨
الاحتياط التشغيلي	الميزانية	٤٣٦ ٥٢٣ ٧٢٥	صفر	صفر	صفر	٤٣٦ ٥٢٣ ٧٢٥
احتياطي الأنشطة الجديدة أو الإضافية	الميزانية	٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠	صفر	صفر	صفر	٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠
الموظفون الفنيون المبتدئون	الميزانية	١٢ ٠٠٠ ٠٠٠	صفر	صفر	صفر	١٢ ٠٠٠ ٠٠٠
	النفقات	٦ ٦٧٤ ٥٢٢	صفر	صفر	صفر	٦ ٦٧٤ ٥٢٢
المجموع	الميزانية	٥ ٥٠١ ٧٠٧ ١٤٥	٧٥ ٦٩٣ ٠١٧	٢٤٢ ١٠١ ٠٠٣	١ ٤١٢ ٩٠٨ ١٢٠	٧ ٢٣٢ ٤٠٩ ٢٨٧
	النفقات	٢ ٦٣٤ ٦٦٩ ٢٧٤	٣٢ ١٠٢ ٤١١	٨٢ ٧٩٤ ٩٨٩	٥٤٥ ٢٤٨ ٠٩٧	٣ ٢٩٤ ٨١٤ ٧٧١